

22 December 2021
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020

نيويورك، 4-28 كانون الثاني/يناير 2022

ورقة عمل مقدمة من اليابان

تقدم حكومة اليابان تحياتها لرئيس المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، ويشرفها أن تحيل طيه النص المعنون "تقرير الرئيس" (انظر المرفق الأول)، الذي أعده فريق الشخصيات البارزة المعني بإحراز تقدم هام في نزع السلاح النووي، وكذلك النسخة الحرفية عن الملاحظات الاستهلالية التي أدلى بها رئيس الوزراء الياباني كيشيدا من اليابان خلال الاجتماع الثالث المعني بإحراز تقدم هام في نزع السلاح النووي الذي عُقد في سياق المسار 1-5 في 9 كانون الأول/ديسمبر 2021 (انظر المرفق الثاني).

وفريق الشخصيات البارزة هو فريق أنشأته حكومة اليابان في عام 2017، بهدف وضع توصيات بشأن ما يمكن أن يتخذه المجتمع الدولي من تدابير ملموسة بغية إحراز تقدم هام في نزع السلاح النووي، والمساعدة في سد الفجوة القائمة بين الدول في هذا الخصوص. وشارك أعضاء الفريق في المناقشات بصفتهم الشخصية، إذ إنهم لا يمثلون أية منظمات أو بلدان بعينها.

وقد أعد الفريق حتى الآن ثلاث ورقات أدرجت جميعها في عملية مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020. وقُدِّم تقرير بعنوان "بناء جسور صوب نزع فعلي للسلاح النووي" إلى السفير آدم بوغاجسكي، رئيس الدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، وذلك خلال النشاط الجانبي الذي نظمه الفريق بمناسبة انعقاد اللجنة في 24 نيسان/أبريل 2018. وقُدِّم تقرير آخر بعنوان "نداء كيوتو" إلى السفير سيد محمد حسرين، رئيس الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، وذلك في 23 نيسان/أبريل 2019 (NPT/CONF.2020/PC.III/WP.29).

وكما جرت العادة، وأعد الفريق "تقرير الرئيس" الذي أوجز فيه المناقشات التي أجراها أعضاؤه والآراء التي أعربوا عنها خلال الاجتماعات التي عقدت خمس مرات، واقترح الفريق أيضا اتخاذ إجراءات يمكن بذورها للمضي قدما في نزع السلاح النووي قبل موعد انعقاد المؤتمر الاستعراضي العاشر وخلال الدورة المقبلة لاستعراض المعاهدة. ومن دواعي سرور حكومة اليابان أن تقدم التقرير إلى المؤتمر الاستعراضي العاشر.



الرجاء إعادة استعمال الورق

170222 240122 21-19538 (A)



ورغم إرجاء المؤتمر الاستعراضي العاشر الذي كان من المقرر عقده في آذار/مارس 2020، فقد نظمت حكومة اليابان ثلاثة "اجتماعات معنية بإحراز تقدم هام في نزع السلاح النووي في سياق المسار 1-5" بهدف متابعة المناقشات الجارية في اجتماعات فريق الشخصيات البارزة والارتقاء بها.

فقد عقد الاجتماع الأول في 6 آذار/مارس 2020 وناقش المشاركون فيه ثلاثة تدابير ملموسة لنزع السلاح النووي تصب في سياق المؤتمر الاستعراضي هي: الشفافية، والحد من المخاطر النووية، والتنقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. أما الاجتماع الثاني الذي عقد في 9 آذار/مارس 2021، فقد ناقش المشاركون فيه دور المؤتمر الاستعراضي في تجنب الانقسام وتشجيع الحوار في المؤتمر فيما بين الدول بشأن نزع السلاح النووي، والأفكار الملموسة بشأن النتائج والتدابير المقبولة في هذا الصدد.

وفي 9 كانون الأول/ديسمبر 2021، استضافت حكومة اليابان، على الإنترنت، الاجتماع الثالث المعني بإحراز تقدم هام في نزع السلاح النووي في سياق المسار 1-5. وناقش المشاركون فيه الأفكار المتعلقة بالنتائج المحتمل أن يسفر عنها المؤتمر الاستعراضي العاشر، وحضره مسؤولون حكوميون وخبراء من الأوساط الأكاديمية من مختلف البلدان ويمثلون طائفة واسعة من المناصب.

وعلاوة على ذلك، أدلى رئيس الوزراء كيشيدا بملاحظات استهلالية. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يحضر فيها رئيس وزراء من اليابان اجتماعا يعقد في سياق المسار 1-5. وفي ملاحظاته، قال رئيس الوزراء كيشيدا: "بهدف التوصل إلى نتيجة ناجحة في المؤتمر الاستعراضي، أود أن يطرح جميع الخبراء الحاضرين في اجتماع اليوم أفكارا بصرف النظر عن مواقفهم الوطنية وأن يجروا مناقشات صريحة بشأن تحديد مسارات ملموسة تحقيقاً لعالم خال من الأسلحة النووية".

وتعتقد اليابان أن "تقرير الرئيس" الذي أعده فريق الشخصيات البارزة والملاحظات التي أدلى بها رئيس الوزراء كيشيدا في الاجتماع المذكور أعلاه يمكن أن تشكل مرجعاً مفيداً للمجتمع الدولي، وتطلب تعميم هذه النصوص باعتبارها ورقة عمل للمؤتمر الاستعراضي العاشر.

المرفق الأول

تقرير الرئيس

مقدمة

1 - أعلن السيد فوميو كيشيدا، وزير خارجية اليابان آنذاك، عن إنشاء فريق الشخصيات البارزة المعني بإحراز تقدم هام في نزع السلاح النووي في الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020 المعقودة في أيار/مايو 2017، مدفوعاً بتدهور البيئة الأمنية الدولية واتساع هوة الانقسامات الخطيرة بشأن النهج الرامية إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، بين الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول غير الحائزة لأسلحة نووية، وكذلك فيما بين الدول غير الحائزة لأسلحة نووية.

2 - ويقوم أخطر تلك الانقسامات بشأن نزع السلاح النووي بين من ينظرون إلى نزع السلاح النووي من منظور الأمن، وبين من ينظرون إليه من منظور النزعة الإنسانية والأعراف والأخلاق. وسد الفجوة القائمة بين هذين المنظورين يتطلب التوصل إلى حل سياسي وسط وإحياء حوار بناء. وفي الوقت نفسه، من الضروري حصر أهم المسائل التي ستطرح على بساط البحث حتى يتسنى الشروع في حوار بناء في أقرب وقت ممكن.

3 - ويتمثل الغرض من هذا التقرير في تحديد معالم الفجوة القائمة بين المنطق الذي يراعي المخاوف الأمنية والمنطق الذي يراعي النزعة الإنسانية لدى التطرق إلى مسألة الأسلحة النووية؛ وتحديد واستكشاف "المسائل العويصة" التي يجب إيجاد حل لها من أجل إزالة الأسلحة النووية؛ واقتراح خطوات يمكن للدول وجماعات المجتمع المدني اتخاذها في مرحلة مبكرة للمساعدة في سد الفجوة بين الجانبين.

4 - واتفق أعضاء فريق الشخصيات البارزة على أن يقوم الرئيس، بصفته الشخصية، بإعداد تقرير يوجز فيه المناقشات التي أجراها أعضاء الفريق والآراء التي أعربوا عنها خلال الاجتماعات الخمسة التي عقدها الفريق. ولذلك، فإن هذا التقرير الذي أعده الرئيس ليس وثيقة توافقية وافق عليها أعضاء الفريق، بل هو عبارة عن موجز لأفكارهم ومبادئهم.

5 - ويتألف التقرير من خمسة أجزاء:

أولاً - "الحالة الراهنة: البيئة الحالية المحيطة بنزع السلاح النووي"، الذي يعرض تحليلاً للعوامل التي تشكّل خطة العمل القائمة لنزع السلاح النووي؛

ثانياً - "المسائل العويصة: خطة عمل لتقريب وجهات النظر"، الذي يستكشف القضايا التي يجب معالجتها لإحراز تقدم هام في نزع السلاح النووي؛

ثالثاً - "مبادئ المشاركة الإيجابية للتقريب بين وجهات النظر بشأن نزع السلاح"، الذي يأتي على تعداد عناصر المشاركة البناءة من جانب الأطراف المتنازعة بشأن نزع السلاح النووي؛

رابعاً - "الإجراءات التي يمكن استهلالها قبل عام 2020"، الذي يقترح خطوات يمكن الشروع فيها على نحو فوري أو عاجل للمضي قدماً في نزع السلاح النووي قبل حلول موعد انعقاد المؤتمر الاستعراضي عام 2020؛

خامسا - "الإجراءات التي يمكن اتخاذها بين عامي 2020 و 2025"، الذي يحدد الإجراءات التي تقتضي القيام بتحضيرات إضافية، ويمكن بالتالي مباشرتها خلال الدورة المقبلة لاستعراض المعاهدة.

أولا - الحالة الراهنة: البيئة الحالية المحيطة بنزع السلاح النووي

(1) تدهور نظام تحديد الأسلحة بين الولايات المتحدة وروسيا وتصاد حدة التنافس بين القوى الكبرى

6 - يثير تآكل نظام تحديد الأسلحة النووية بين الولايات المتحدة وروسيا مخاوف أمنية فورية وخطيرة، كما يخلف تداعيات جسيمة على الهيكل العام لنزع السلاح النووي. وكانت واشنطن وموسكو قد انسحبتا من معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى في 2 آب/أغسطس 2019 إثر كيل الاتهامات المتبادلة بانتهاكها. وعلاوة على ذلك، لم تحرز الولايات المتحدة وروسيا بعدُ تقدما في المناقشات الجارية بخصوص مستقبل المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة)، التي ستنتهي مدة سريانها في عام 2021. بل إنهما لم يتوصلا إلى اتفاق بشأن تمديد المعاهدة. ويبدو أن الزخم والإرادة السياسية اللازمين لإجراء تخفيضات أكبر في الأسلحة النووية للولايات المتحدة وروسيا قد تبدّدا. وما لم تستأنف واشنطن وموسكو المناقشات بشأن تحديد الأسلحة وتحقيق الاستقرار الاستراتيجي، وإلى أن تفعل ذلك، تبدو الفرص ضئيلة لإجراء مزيد من التخفيضات في الأسلحة النووية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية إلى ما دون الحدود المنصوص عليها بموجب معاهدة ستارت الجديدة.

7 - وتجعل حدة التنافس بين القوى الكبرى حالة تحديد الأسلحة بين الولايات المتحدة وروسيا أكثر تعقيدا. وتنفذ كل من الولايات المتحدة وروسيا والصين برامج لتحديث الأسلحة النووية، وهي برامج تشمل العمل على الدفاعات المضادة للقذائف التسيارية، وأسلحة الدفع الانزلاقي فوق الصوتي، وغيرها من التكنولوجيات الناشئة التي تجعل من تحقيق الاستقرار الاستراتيجي أمرا معقدا. وتعيد هذه التطورات التأكيد على دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية لكل منها وتعزز الردع النووي لديها. ويبدو، في الوقت ذاته، أن التطورات التكنولوجية والتغيرات العقائدية تخفض من عتبة استعمال الأسلحة النووية، وتزيد، بالتالي، من خطر وقوع كارثة نووية.

(2) تزايد الشواغل المتعلقة بالأمن والانتشار على الصعيد الإقليمي

8 - تؤثر ديناميات الأمن الإقليمي تأثيرا شديدا أيضا على المشهد ذي الصلة بنزع السلاح النووي. فبالرغم من أن التخفيضات في ترسانتي الولايات المتحدة وروسيا قد أسفرت عن انخفاض في صافي عدد الأسلحة النووية منذ الحرب الباردة، إلا أن الترسانات النووية في شرق آسيا وجنوبها آخذة في التزايد، في حين أن المخاوف بشأن الانتشار النووي في الشرق الأوسط في المستقبل تُعَدُّ الحالة الأمنية في المنطقة.

9 - وفي جنوب آسيا، تزيد التوترات والأزمات العسكرية التي تنشب بين الفينة والأخرى بين باكستان والهند من خطر اندلاع حرب نووية بين هاتين الدولتين الحائزتين للأسلحة النووية غير الطرفين في المعاهدة.

10 - أما في الشرق الأوسط، فلم يحرز تقدم يذكر نحو إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. ومن الصعب التوقع بأن يسفر مؤتمر من المقرر عقده برعاية الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر

2019، دون مشاركة إسرائيل، عن تحقيق تقدم كبير. وعلاوة على ذلك، فإن خطة العمل الشاملة المشتركة، التي بددت المخاوف الفورية بشأن الانتشار النووي من جانب إيران، تشرف على الانهيار بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق. وبما أن إيران لم تحظ بالمكاسب الاقتصادية الموعودة نتيجة لالتزامها بخطة العمل الشاملة المشتركة، فقد بدأت طهران في التحلل من القيود المتفق عليها بشأن تخصيب اليورانيوم. وتشتد مخاطر حدوث مواجهة عسكرية بين الولايات المتحدة وإيران.

11 - وأما في شرق آسيا، ولاحقاً لاجتماعات القمة بين دول المنطقة وكوريا الشمالية، فقد خُفّت في عام 2018 حدة التوترات في شبه الجزيرة الكورية التي كانت برزت في عام 2017 بسبب التجارب النووية وتجارب إطلاق الصواريخ الطويلة المدى التي أجرتها كوريا الشمالية. غير أنه لا يزال من غير الواضح ما إذا كان يمكن للمفاوضات أن تسفر عن اتفاق يسير بكوريا الشمالية نحو اتخاذ خطوات صوب الإزالة التامة لأسلحتها النووية وبرامجها ذات الصلة.

(3) تآكل آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح

12 - لا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي وتحظى بانضمام جميع دول العالم تقريباً إليها. غير أن التفاوت في تنفيذ الالتزامات الواردة في المعاهدة وتلك التي قُطعت في سياق المؤتمرات الاستعراضية السابقة يسبب الإحباط لدى العديد من الدول ويثير أسئلة صعبة بشأن الطريقة التي يمكن بها تعزيز تنفيذ المعاهدة في المستقبل. فعلى وجه الخصوص، تتهم الدول غير الحائزة لأسلحة نووية الدول الحائزة لأسلحة نووية بأنها لم تحرز على مدار سنوات عديدة تقدماً كافياً أو لم تتخذ ما يكفي من "التدابير الناجعة" تنفيذاً للالتزامات بنزع السلاح المنصوص عليها في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة وروسيا تدعيان أنهما خفضتا قواتهما النووية بنسبة 85 في المائة من الحد الأقصى لما كانت عليه ترسانتهما في الحرب الباردة، فإن بعض الدول غير الحائزة لأسلحة نووية يذهب إلى القول بأن هذه التخفيضات كانت مدفوعة بضرورات الأمن القومي وأن أياً من الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية لم تجر قط تخفيضات في قوتها النووية لغرض تنفيذ المادة السادسة تحديداً.

13 - ولا يزال عدم انضمام كافة دول العالم إلى معاهدة عدم الانتشار يشكل تحدياً كبيراً. فإسرائيل وباكستان والهند لم تنضم قط إلى المعاهدة، في حين أن وضع كوريا الشمالية من الناحية القانونية أمر فيه خلاف. وتقضي المناقشات المجدية بشأن نزع السلاح النووي أن تشارك فيها جميع البلدان، ولكن انعدام الانضمام العالمي يعكس الصعوبة الجمة لتلك المناقشات في السياق الراهن للمعاهدة.

14 - وبالإضافة إلى ذلك، تعاني عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار من الإنهاك على الصعيد المؤسسي. فلم تُستوفِ الالتزامات التوافقية السابقة بشأن نزع السلاح النووي (الخطوات الثلاث عشرة المتفق عليها في عام 2000 وخطة العمل لعام 2010). وأصبحت النقاشات بشأن القضايا الرئيسية عقيمة ومكررة. كما لم يعد الكثير من الدول وجماعات المجتمع المدني يبالي، على ما يبدو، بعملية الاستعراض، فيما لا تولي سوى حفنة من الدول اهتماماً رفيع المستوى للاجتماعات الاستعراضية. وهذا ما يسهم في تشكيل حلقة مفرغة تحطُّ أكثر من قيمة عملية الاستعراض.

(4) الانقسام الحاد بشأن نزع السلاح النووي

15 - اشتدت حدة الاختلافات القائمة في وجهات النظر بشأن الأدوار الإيجابية والسلبية التي تؤديها الأسلحة النووية في السلام والأمن الدوليين.

16 - ويقف على أحد جانبي ذلك الانقسام مؤيدو حظر الأسلحة النووية والغائها بصورة فورية. فهؤلاء يصرّون على أن الاستقرار الذي قد ينجم عن "توازن رعب" نووي هو وضع غير أخلاقي، وأن استمرار وجود الأسلحة النووية يهدد الجنس البشري في وجوده. فيقولون إن بقاء البشرية يتطلب عدم استعمال الأسلحة النووية البتة تحت أي ظرف من الظروف وينبغي إزالتها على وجه السرعة. كما يدّعون أن تصورات الدول المسلحة نووياً لقيمة الردع النووي وللمكانة والهيبة اللتين توفرهما حيازتها لتلك الأسلحة يمكن أن تُغري بمزيد من الانتشار.

17 - وأما على الجانب الآخر من الانقسام فيقف مؤيدو الاحتفاظ بالأسلحة النووية لأغراض أمنية. فهم يذهبون إلى أن الأسلحة النووية، ولا سيما الردع النووي، تؤدي دوراً أساسياً في الحفاظ على الأمن الوطني والاستقرار الدولي إذ إنها تردع الخصم عن استعمال الأسلحة النووية، كما تردع بعض البلدان عن استعمال سائر أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية؛ وفي منع نشوب حرب واسعة النطاق بين القوى الكبرى (أو بين الدول المسلحة نووياً)؛ وتحقيق الاستقرار في علاقات القوى الكبرى من خلال الردع المتبادل؛ والتعويض عن التفوق المفترض للخصم في قدراته العسكرية؛ والحفاظ على مكانتها وهيبتها باعتبارها قوى كبرى. وهم يرون، بناء على ذلك، أن يكون التقدم نحو نزع السلاح النووي رهناً بتحقيق بيئة أمنية دولية تتسم بالاستقرار.

18 - وفي ضوء هذا الانقسام العميق، استهلّت الدول وعدد كبير من جماعات المجتمع المدني التي تدعو إلى نزع فوري للسلاح النووي مفاوضات تُوجت بإبرام معاهدة حظر الأسلحة النووية. وقد اعتُمدت المعاهدة بموافقة 122 دولة في الجمعية العامة في تموز/يوليه 2017. ولم توقع عليها جميع الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية، وسائر الدول المسلحة نووياً، وبعض الدول غير الحائزة لأسلحة نووية التي تتألف في معظمها من دول حليفة للدول الحائزة لأسلحة نووية.

19 - ويميل مؤيدو معاهدة حظر الأسلحة النووية إلى النظر إلى المعاهدة على أنها تشكل تعبيراً عن خيبة الأمل من عرقلة التقدم نحو عالم خال من الأسلحة النووية من جانب الدول المسلحة نووياً التي يُتصوّر أنها تقتصر إلى الإرادة السياسية للدفع قدماً بعملية نزع السلاح النووي. ويرى المؤيدون أن المعاهدة، التي تسلط الضوء على الشواغل الدولية إزاء العواقب الإنسانية والبيئية الكارثية المحتملة من جراء نشوب حرب نووية، وتعرض على فكرة قبول الأسلحة النووية باعتبارها سلاحاً، تشكّل في حد ذاتها ركيزة أساسية في برنامج إزالة الأسلحة النووية. وهم يزعمون أن المعاهدة ستدكي الوعي بالعواقب الإنسانية للأسلحة النووية، وهذا ما يعزز وضع قاعدة لحظر هذه الأسلحة. ويذهب أيضاً بعض مؤيدي معاهدة حظر الأسلحة النووية إلى أن المعاهدة تُظهر التكاليف السياسية المترتبة على عدم وفاء الدول المسلحة نووياً بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار إزاء نزع السلاح النووي.

20 - ومن جهة أخرى، يصر المشككون في معاهدة حظر الأسلحة النووية ومعارضوها على أنها لن تجدي نفعاً في إزالة الأسلحة النووية لأن الدول المسلحة نووياً ترفض التوقيع عليها. ويقولون إن القضايا الأمنية التي تدفع بالدول المسلحة نووياً وحلفائها إلى التعويل على الردع النووي لا يمكن تسويتها من خلال المعاهدة. وهم،

علاوة على ذلك، ينتقدون المعاهدة لأنها تتجاهل كيفية التحقق من عملية نزع السلاح النووي وإنفاذها، وهما من بين القضايا الرئيسية التي يجب إيجاد حل لها إذا ما أريد المضي قدماً في نزع السلاح النووي.

21 - كما أن العلاقة بين معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية تشكل أيضاً موضوعاً للنقاش. فمعارضو معاهدة حظر الأسلحة النووية يحذرون من احتمال أن تؤدي إلى إهمال معاهدة عدم الانتشار وعملية استعراضها، وهذا ما يمكن أن يسهم في نزع الشرعية عن معاهدة عدم الانتشار باعتبارها أساس النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية. ويرد مؤيدو معاهدة حظر الأسلحة النووية بالقول إن المعاهدة ليست سبباً، بل هي أحد أعراض الفجوة وعدم المساواة بين الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول غير الحائزة لأسلحة نووية، التي "أضفي عليها الطابع المؤسسي" بالفعل في معاهدة عدم الانتشار، وازدادت اتساعاً بسبب قصور الدول المسلحة نووياً عن تنفيذ واجباتها/التزاماتها بنزع السلاح النووي.

22 - وإن عملية التفاوض بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية وإبرامها، فضلاً عن عدم اليقين بشأن كيفية التطرق إلى المعاهدة خلال الاجتماعات التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، تسلط الضوء على مدى ما بلغته الفجوة بين هاتين المجموعتين من اتساع وعمق. فالانقسام بينهما صارخ إلى درجة أن الدول المتباينة في آرائها أصبحت عاجزة بشكل متزايد عن إجراء حوار بناء فيما بينها.

ثانياً - المسائل العويصة: خطة عمل لتقريب وجهات النظر

(1) إيجاد أرضية مشتركة وبناء الجسور

23 - بصرف النظر عن الخلافات التي أظهرتها الدول أثناء عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمفاوضات المتعلقة بمعاهدة حظر الأسلحة النووية، فليس من مصلحة أي دولة كانت أن تترك أساس النظام النووي العالمي عرضة للانحيار. بل إن من المصلحة المشتركة لجميع الدول تحسين البيئة الأمنية الدولية والسعي إلى إخلاء العالم من الأسلحة النووية تمثيلاً مع المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويجب على المجتمع الدولي أن يتحرك على وجه السرعة لرأب صدع الخلافات القائمة بين أعضائه ومن ثم العمل على تسويتها أخيراً.

24 - ومن أجل التقريب بين وجهات النظر المتباينة إزاء نزع السلاح النووي، يتعين على الجانبين التسليم بوجود هذه الاختلافات في الرأي والقبول بها. وعلاوة على ذلك، يجب معالجة هذه الخلافات بطريقة بناءة إذا ما أريد التوفيق فيما بينها بطريقة تجعل من إزالة الترسانات النووية أمراً ممكناً. فتسوية الخلاف الذي طال أمده بشأن سبيل المضي قدماً، ولا سيما بشأن كيفية التقليل من دور الأسلحة النووية في سياسة الأمن القومي أو في العلاقات الاستراتيجية فيما بين الدول، غير ممكنة إلا من خلال الخطاب العقلاني والمفاوضات المنظمة، وليس بتوجيه أصابع الاتهام الذي لا يفيد في شيء. فعلى سبيل المثال، يتعين على دعاة الحظر النووي الاعتراف بوجوب تبديد الشواغل الأمنية التي تعرب عنها الدول التي تعول الآن على الردع النووي أو على الأقل التخفيف من حدتها، إن أريد لتلك الدول أن تتخذ خطوات جادة لإزالة الأسلحة النووية. كما يتعين على الدول التي تعول على الردع النووي الذاتي أو الموسع أن تعترف بالشواغل الإنسانية إزاء الأسلحة النووية والردع النووي. وينبغي لهذه الدول الاعتراف أيضاً بأن الردع النووي يشكل، بالرغم مما يقال عن إمكانيته في تعزيز الاستقرار في بيئات معينة، أساساً خطيراً للأمن العالمي، ولذا ينبغي لجميع الدول أن تسعى إلى إيجاد حل طويل الأجل أفضل من ذلك. وينبغي للزعماء السياسيين والجهات الفاعلة

في المجتمع المدني من كلا الجانبين الاعتراف بالاختلافات التي تفرق ما بين الطرفين، مع إظهار الاحترام لآراء بعضهما البعض ومعالجة مخاوفهما المشتركة بضمير حي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لهم ألا يتمسكوا بمواقفهم من حيث المبدأ، بل أن يبدوا المرونة ويبدلوا كل جهد ممكن سعيًا إلى تحقيق الأهداف والقيم المشتركة من خلال التعاون والتآزر.

25 - وينبغي للجهات الفاعلة التي ترغب في ردم هوة الخلاف أن تنظر في وضع خطة تقتضي من الدول وجماعات المجتمع المدني التي تنتوع آراؤها أن تدخل مباشرة في صلب القضايا والمسائل الأساسية التي تقع في صميم ذلك الانقسام، حتى يتسنى تحديد السبل الممكنة لإيجاد أرضية مشتركة، واتخاذ خطوات فعالة وملموسة صوب نزع السلاح النووي. فمثلاً، يمكن أن يتمثل أحد السبل الناجعة الممكنة لذلك في وضع خطة مشتركة بشأن الأسباب التاريخية والجذرية التي تدفع للتحويل على الأسلحة النووية.

26 - وأي خطة ناجحة لبناء الجسور تعزيزاً لحوار تشارك فيه الدول المسلحة نووياً والدول غير الحائزة لأسلحة نووية على السواء، يجب أن تنطوي على ما يلي: (1) المساهمة بفعالية في الحد من التهديدات والمخاطر وفي خفض التوترات التي تشوب البيئة الأمنية الحالية؛ و (2) رفع مستوى الثقة والاطمئنان بين الدول بجميع فئاتها - الدول المسلحة نووياً، والدول الداخلة في تحالفات للردع النووي الموسع، والدول المؤيدة لمعاهدة حظر الأسلحة النووية؛ و (3) معالجة الشواغل الأمنية التي يرجح أن تطرأ أثناء عملية نزع السلاح النووي.

(2) الأسئلة العويصة

27 - تشكل وجهات النظر المتباينة إزاء مجموعة من "الأسئلة العويصة" صلب الجمود في الموقف القائم بين مؤيدي الردع النووي ومؤيدي إلغاء الأسلحة النووية. ومن الصعوبة بمكان أن نرى الدول تكسر ذلك الجمود وتضع رؤية مشتركة لعالم خال من الأسلحة النووية دون أن تناقش هذه المسائل وتعالجها بشكل بناء. وتتضمن الخطة قضايا من قبيل:

- (أ) العلاقة بين الردع النووي والأمن، بما في ذلك حق الدفاع عن النفس
- (ب) الردع النووي باعتباره الدور الوحيد المتبقي للأسلحة النووية
- (ج) اتساق استعمال الأسلحة النووية مع القانون الدولي الإنساني
- (د) المخاطر والتخفيف والمساءلة المرتبطة بمختلف جوانب الأسلحة النووية
- (هـ) كيفية إدارة عملية نزع السلاح النووي دون تقويض البيئة الأمنية
- (و) كيفية الحفاظ على عالم خال من الأسلحة النووية بعد التوصل إليه.

(أ) الردع النووي وحق الدفاع عن النفس؟

28 - هل سيكون من المشروع أو المناسب لدولة ما أن تستخدم الأسلحة النووية ملاذاً أخيراً إذا استنتجت أنها ستخسر، إذا لم تستخدمها، حرباً تهدد وجودها؟ ينطوي هذا السؤال على مشكلة غير محددة في القانون الدولي تتسم بالتوتر بين بقاء الدولة والعواقب الإنسانية المحتملة لاستعمال الأسلحة النووية.

29 - فالفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية عام 1996 بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استعمالها، تسلط الضوء على هذه المسألة: "التهديد بالأسلحة النووية أو استعمالها مخالف عموماً لقواعد القانون الدولي الساري في حالة النزاع المسلح، وخاصة مبادئ القانون الإنساني وقواعده؛ إلا أن المحكمة، بالنظر إلى الحالة الراهنة للقانون الدولي، والعناصر الوقائية التي تحت تصرفها، ليس في وسعها أن تخلص إلى نتيجة حاسمة بشأن ما إذا كان التهديد بالأسلحة النووية أو استعمالها مشروعاً أو غير مشروع في ظرف أقصى من ظروف الدفاع عن النفس، يكون فيه بقاء الدولة ذاته معرضاً للخطر". وفي الممارسة العملية، يجب أن يفي أي استعمال للقوة، ولا سيما القوة النووية، دفاعاً عن النفس بالمبادئ والشروط المتفق عليها عالمياً لممارسة حق الدفاع عن النفس، بما في ذلك وقوع هجوم وشيك، والضرورة (لا بديل عن استعمال القوات المسلحة) والتناسب.

30 - وثمة قضية رئيسية تتمثل في ما إذا كان استعمال الأسلحة النووية، بأي شكل من أشكاله، يستوفي المبادئ القانونية المتعلقة بالممارسة المشروعة لحق الدفاع عن النفس، وذلك نظراً إلى احتمال وقوع مستويات كارثية من الخسائر في الأرواح والدمار البيئي. ويميل مؤيدو إلغاء الأسلحة النووية إلى القول بأنه لا يمكن التوفيق بين الأسلحة النووية وحق الدفاع عن النفس. فإذا ما ارتأت الدول أن مشروعية استعمال الأسلحة النووية مُقنعة في الحالات القصوى للدفاع عن النفس، بدلاً من أن تسعى إلى منع تلك الأسلحة منعاً باتاً ونزع شرعيتها، فسيكون من الصعب للغاية إزالتها بشكل نهائي.

31 - ومن جهة أخرى، يذهب بعض مؤيدي الردع إلى أن استعمال الأسلحة النووية ملائماً أخيراً يمكن أن يفي بمبادئ الدفاع عن النفس في حالة عجزت كافة التدابير الأخرى عن صدّ العدوان، ولم تُستعمل الأسلحة النووية المنخفضة القوة إلا ضد أهداف عسكرية يقل أو ينعدم وجود المدنيين في جوارها. غير أن الخطر الذي يظل قائماً هو إمكانية أن تؤدي هذه الرؤوس الحربية النووية بالرغم من صغر حجمها وانخفاض قوتها إلى تصعيد النزاع، لينتهي بها المطاف إلى عواقب كارثية. وهذا ما يثير مسألة لازمة تتمثل في كيفية تقييم التناسب وماهية درجة الضرر المسموح بحدوثه.

32 - وبدلاً من ذلك، هل يمكن أن يكون ثمة تمييز واضح بين بقاء الدولة، الأمر الذي يمكن اعتباره أقل مشروعية كسبب لاستعمال الأسلحة النووية، وبين بقاء الأمة/السكان؟ مثلاً، هل سيكون استعمال الأسلحة النووية من جانب كوريا الشمالية ضد كوريا الجنوبية أو الولايات المتحدة أو اليابان تصرفاً مشروعاً للحيلولة دون أن تتعرض لهزيمة عسكرية ما أو منعاً للإطاحة بقيادتها؟ وإذا كان استعمال كوريا الشمالية للأسلحة النووية في ظروف من هذا القبيل يعتبر تصرفاً غير مشروع، فيجب عندها التشكيك في إمكانية تطبيق هذا المبدأ على سائر الدول المسلحة نووياً.

33 - وإذا كان استعمال الأسلحة النووية منعاً لزوال دولة أو انقضاء جماعة سيفضي إلى وقوع كارثة بيئية وربما إنسانية في الدول غير المنخرطة في النزاع، فكيف ينبغي معالجة التضارب بين هاتين الفئتين من فئات حقوق الدول؟

(ب) الردع النووي باعتباره الدور الوحيد المتبقي للأسلحة النووية

34 - هل ينبغي أن يكون الدور الوحيد للأسلحة النووية هو الردع عن استعمال الأسلحة النووية الأخرى؟ للرد على هذا السؤال، من الضروري الإجابة عما إذا كانت ثمة تهديدات غير نووية في الوقت الراهن (أو تلوح في الأفق) لا يمكن ردعها أو إحباطها بوسائل أخرى غير الأسلحة النووية.

35 - فقد تشعر الدول التي لديها قوات عسكرية تقليدية قوية بما يكفي من الثقة لدرجة أنها لا تحتاج إلى أسلحة نووية لردع أو إحباط التهديدات العسكرية التقليدية (أو المختلطة). غير أن الدول الأضعف، و/أو الدول التي توفر الردع الموسع لحليفاتها الأضعف، ربما تعتقد أن الأسلحة التقليدية لن تكفي وحدها، في سبيل تجنب الهزيمة، لردع أو إحباط هجوم يشنه معتدون محتملون أقوياء.

36 - ويذهب بعض الدول المسلحة نووياً وحلفاؤها إلى أنه لا يمكن الردع عن استعمال الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو إحباطه دون التهديد باستعمال الأسلحة النووية أو استعمالها فعلاً. وفي المستقبل، قد تتدرج ضمن الفئة نفسها التهديدات غير النووية الناشئة، من قبيل الهجمات الإلكترونية على البنية التحتية الحيوية الوطنية أو العالمية. ولا يوجد دليل واضح يدعم احتمال وجود مثل هذا الردع "الشامل لعدة ميادين". فالمتشككون في الردع النووي يزعمون أنه لا يمكن إثبات فعاليته، ولذا ينبغي بالتأكيد عدم طرحه كخيار لمواجهة التهديدات غير النووية. غير أن السؤال بالنسبة للآخرين يتعلق بمدى ما يمكن أن يسهم به وجود الأسلحة النووية في ردع الخصم عمومًا عن استعمال الأسلحة غير النووية.

37 - وبغية تشجيع الدول المسلحة نووياً على التحرك نحو إعلان الغرض الوحيد، سيكون من الضروري أن يبين بالتفصيل وعلى نحو مقنع كيف يمكن للدول الأضعف التي تعول الآن على الردع النووي (الذاتي أو من الحلفاء) أن تردع أو تحبط هجومًا غير نووي يهدد وجودها تشنه دول أقوى منها. وبالمثل، سيكون من المفيد استكشاف العلاقة المحتملة بين إعلانات الغرض الوحيد والحد من تصاعد النزاع، بما يشمل المرحلة التي تعقب المبادأة باستعمال الأسلحة النووية.

38 - وهناك عدة مسائل لازمة مرتبطة بالغرض الوحيد وموثوقية الردع. فعلى سبيل المثال، إذا لم ينجح الردع في الحيلولة دون استعمال الأسلحة النووية، فكيف يمكن للدول المسلحة نووياً أن تحد من التصعيد؟ وهل يمكن استعادة الردع بعد المبادأة باستعمال الأسلحة النووية؟ وهذا الأسئلة لها آثار قانونية وأخلاقية على الدول المتحاربة المحتملة وعلى الدول غير المتحاربة على حد سواء.

(ج) اتساق استعمال الأسلحة النووية مع القانون الدولي الإنساني

الاستهداف بالأسلحة النووية والقوانين الإنسانية

39 - إذا كانت ثمة تهديدات يمكن القول فيها إن التهديد بالأسلحة النووية واستعمالها لصدها يمكن أن يكون مشروعًا من الناحية النظرية، فهل من المحتمل أن يكون استعمال الأسلحة النووية متوافقًا، في الممارسة العملية، مع القانون الدولي الإنساني؟

40 - هذا السؤال يتضمن ثلاث مسائل. فالمسألة الأولى هي ما إذا كانت ثمة أهداف عسكرية مشروعة يمكن استعمال الأسلحة النووية ضدها وفقًا لمبدأ التمييز. والمسألة الثانية هي ما إذا كان يمكن استعمال ما يسمى بالأسلحة النووية المنخفضة القوة ضد أهداف عسكرية محددة المعالم واستيفاء مبدأ التناسب في ذلك. وأما المسألة الثالثة فهي ما إذا كانت العقائد النووية القائمة على سياسات الاستهداف والترسانات المذكورة متسقة مع القانون الدولي الإنساني.

41 - في الماضي، كان مفهوم "القصف الاستراتيجي"، الذي يمكن أن يؤدي إلى موت الملايين كأضرار تنبؤية، يرجح على الحجج القانونية والأخلاقية، وكان صناع السياسات لا يترددون لحظة في قبوله باسم الردع. وحتى إذا تخلت الدول المسلحة نووياً عن مبدأ "استهداف المواقع المدنية المهمة"، فإن عقائدها النووية

و/أو أوضاع قوتها ربما تظل منطقية على استهداف الأصول الموجودة في المدن أو بالقرب منها، الأمر الذي يؤدي إلى خسائر كبيرة في الأرواح. فهل يكون القانون الدولي الإنساني عرضة للانتهاك نتيجة لهذا الاستهداف التي يجري لأغراض الردع، أو تحديد مواقع الأصول الاستراتيجية في المدن أو بالقرب منها من أجل تجنب مثل هذا الاستهداف والهجوم، حتى لو لم تستخدم الأسلحة النووية أبداً ضد أهداف في المدن؟

الأسلحة النووية المنخفضة القوة

42 - من شأن هذا الموضوع أن يستتبع أسئلة إضافية وذلك تبعاً لكيفية معالجة الدول لهذه المسائل. فعلى سبيل المثال، إذا كان من الممكن استهداف المنشآت العسكرية بأسلحة نووية دقيقة ومنخفضة القوة بطريقة تتسق مع القانون الدولي الإنساني، ألا يمكن استعمال الأسلحة التقليدية المتقدمة بدلاً منها؟ وعندما تُسمح الأسلحة النووية المنخفضة القوة في الترسانات النووية لتحل محل أو تكمل الأسلحة النووية العالية القوة التي لا يمكن أن تستوفي مقتضيات القانون الإنساني، فهل من شأن هذا الأمر أن يخفف فعلاً عتبة الاستعمال النووي، الأمر الذي يعرض قاعدة عدم الاستعمال للخطر؟ وفي الوقت نفسه، إذا كان استعمال هذه الأسلحة أكثر موثوقية، فهل سيعزز ذلك أثرها الرادع، الأمر الذي يقلل بالتالي من احتمال نشوب نزاعات يمكن توخي استعمالها فيها؟

الردع الأدنى

43 - إذا كانت أكبر المخاطر المتمثلة في إلحاق دمار كارثي بالبشر والبيئة تنبثق عن النزاعات النووية التصعيدية التي تنطوي على استعمال مئات أو آلاف من الأسلحة، فهل يمكن أن يؤدي الانتقال نحو الحد الأدنى من الردع إلى الحد من هذه المخاطر؟ وما هي المتطلبات النوعية والكمية للترسانة النووية اللازمة للردع الأدنى؟

44 - وتشكل سياسة الاستهداف قضية محورية بالنسبة للردع الأدنى. فإذا كانت هذه السياسة لا تتضمن قيوداً أخلاقية تحظر استهداف المواقع المدنية المهمة بالأسلحة النووية الشديدة القوة، فإن الردع الأدنى قد يعتمد على الحجم الجغرافي والسكاني للخصم، وانتشار أصوله الاستراتيجية والوطنية، وقدراته الدفاعية، وقدرته على الصمود سياسياً. ولذا فإن ترسانة صغيرة جداً قد تكون كافية لتشكيل رادعاً أدنى في مواجهة الدول الأصغر الكثيفة السكان والموارد. غير أنه إذا كانت سياسة الاستهداف تقوم على استعمال أسلحة نووية منخفضة القوة ضد القدرات العسكرية، وإيلاء أقصى درجة من المراعاة لمبادئ القانون الدولي الإنساني، فيفترض أن يتطلب الحد الأدنى من قدرة الردع امتلاك ترسانة أكبر بكثير.

45 - وتشكل الآثار المترتبة على العقيدة النووية وخيارات الاستهداف معضلة في سياق الردع الأدنى. فمن جهة، قد تكون ترسانة صغيرة من الردع الأدنى تستهدف المدن أقل أخلاقية، ولكنها قد تكون أيضاً أكثر أماناً وأقل عرضة للحوادث، وتحدد عتبة أعلى للاستعمال نظراً لضآلة أعداد وتوقعات العواقب الإنسانية. ومن جهة أخرى، قد تكون ترسانة أكبر حجماً من الردع الأدنى تستهدف المنشآت العسكرية أكثر أخلاقية، ولكنها قد تكون أيضاً أقل أماناً وأكثر عرضة للحوادث، وتخفف مع ذلك من عتبة الاستعمال على افتراض أنها تتوافق مع القانون الدولي الإنساني. فهل ثمة تفضيل لنوع على نوع آخر من الردع الأدنى؟

46 - من الناحية النظرية، يمكن لقدرة انتقامية آمنة وموثوقة على المستوى التقني لعشرات من الأسلحة النووية أن تلحق أضراراً فورية وغير مسبوقه بأي بلد. ولا يمكن، بطريقة علمية أو تجريبية، تحديد ما إذا كان

هذا الوضع يؤدي إلى إيجاد ردع أدنى أم لا، نظرًا لأن الردع يعتمد على مصداقية التهديد، التي تعتمد بدورها على تصورات الأطراف المعنية وظروفها.

47 - وثمة مسألة لازمة تتعلق بالأوضاع النووية للردع الأدنى، واستقرار الأزمات، والحد من التصعيد. فقد يقع القادة، الذين لا يمتلكون ترسانات كبيرة، تحت وطأة إكراه شديد على استعمال الأسلحة النووية في مرحلة مبكرة من أزمة نووية متصاعدة لتجنب خسارة تلك الترسانات في هجوم وقائي. ويمكن أن تُشن هذه الهجمات الوقائية انطلاقًا من منظومات هجومية مزودة بأسلحة نووية أو غير نووية. وقد يعزز هذا الخوف الإيمان بضرورة اتخاذ أوضاع نووية تتمثل في شن هجوم انتقامي بناء على إنذار مسبق بالتعرض لهجوم نووي. وبالتالي، قد يخلف الردع الأدنى آثارًا لا يمكن التنبؤ بها أو حتى غير مرغوب فيها على استقرار الأزمات. وتتطلب التعقيدات الأخلاقية والقانونية للمسائل المرتبطة بالردع الأدنى مزيدًا من النظر.

(د) مخاطر الأسلحة النووية وتدابير بناء الثقة

المخاطر والتخفيف من حدتها

48 - كيف يمكن معالجة أو إدارة المفاضلة بين الردع النووي والمخاطر المرتبطة به؟ وكيف يمكن تحديد مخاطر الردع النووي المقبولة وما هي أنواع الخطوات/التدابير التي يمكن اتخاذها للحد منها؟

49 - تصف الدول المسلحة نوويًا نفسها بأنها "جهات فاعلة مسؤولة" عندما يتعلق الأمر بالحديث عن ترساناتها النووية، بالرغم من عدم وجود توافق صريح في الآراء بشأن ماهية السلوك الذي يمكن اعتباره سلوكًا مسؤولًا. وإن مشروعية الردع النووي وفعاليتها يعينان ضمنا أن من الممكن إدارة المخاطر المرتبطة بالأسلحة النووية والتقليل منها إلى أدنى حد ممكن، ومع ذلك فإن مصداقية الردع النووي تتطلب التخطيط للأسلحة النووية المزعم استعمالها. ومع ذلك، تنحو الدول المسلحة نوويًا إلى الزعم بأن كفة الفوائد الأمنية ترجح على كفة فشل في الردع ينجم عنه خطر بسيط يمكن التحكم به وإدارته.

50 - ويرى المتشككون في الردع ومؤيدو إلغاء الأسلحة النووية أن هذا النهج إزاء المخاطر النووية خطير إلى درجة لا يمكن القبول به. فلا يوجد ردع نووي خال من المخاطر، كما أن المدى الذي يمكن فيه التقليل فعلاً من المخاطر غير واضح المعالم. واشتراط مستوى يمكن قبوله من المخاطر النووية يتعارض مع الجهود الرامية إلى نزع الشرعية عن الأسلحة النووية.

51 - غير أن ما دامت الأسلحة النووية موجودة، فيظل من المفيد حصر بعض المخاطر القابلة للقياس ذات الصلة بالردع النووي، وتحديد كميا، والحد منها في نهاية المطاف. ومن الأمثلة على ذلك ضمان أمن المواد النووية الصالحة للاستعمال في الأسلحة وما يرتبط بها من البنى التحتية اللازمة لإنتاجها. ويمكن أن تكون المقترحات الأخرى لمعالجة مخاطر الوضع النووي مفيدة أيضاً؛ إذ يمكن إلغاء حالة التأهب لدى القوات النووية إذا كان من شأنه الحد من فرص الاستعمال العرضي أو الاستعمال في مرحلة مبكرة من النزاع؛ ويمكن تخزين الرؤوس الحربية بشكل منفصل عن منظومات الإيصال؛ كما يمكن تركيب أجهزة محسنة لا تصيبها الأعطال. ويمكن أيضاً للدول المسلحة نوويًا تحسين الاتصالات في حالة الأزمات، بطرق منها إقامة خطوط اتصال مباشرة. ويمكنها أن تحدد سبل قياس التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف وأن تبلغ المجتمع الدولي بها.

52 - ويمكن لتدابير الشفافية وبناء الثقة أن تساعد الدول أيضا على إدارة مخاطر الاستعمال النووي المتعمد أو العرضي أو غير المتعمد أو غير المقصود. ويمكن للدول المسلحة نووياً أن تجري مفاوضات مثمرة بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة من أجل تعزيز التعاون المتعدد الأطراف على الحد من التهديدات النووية. وينبغي أيضا التفكير في تدابير الشفافية وبناء الثقة في إطار معاهدة حظر الأسلحة النووية، بهدف الحد من إمكانية استخدام الأسلحة النووية.

الشفافية

53 - ما هي أنواع تدابير الشفافية التي تتخذها الدول المسلحة نووياً ويمكن أن تسهم إسهاماً كبيراً في تحسين البيئة الأمنية، بما يؤدي إلى بناء الثقة للحد من التهديدات النووية ونزع السلاح النووي؟

54 - وما هي أشكال الشفافية التي يمكن أن تسهم في الاستقرار وتضع معايير للسلوك المسؤول؟ يمكن أن تهدف هذه التدابير، على سبيل المثال، إلى الحد من الشكوك بشأن خصائص ونطاق برامج التحديث الاستراتيجي للدول الحائزة لأسلحة نووية، وإلى وضع قواعد طريق متفق عليها للأنشطة العسكرية التي قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار في أوقات السلام أو الأزمات أو النزاعات.

55 - وعلى الرغم من عدم الواقعية في أن تتوقع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية شفافية كاملة، إلا أن بإمكان الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتخذ تدابير معينة في سياق الشفافية يمكنها أن توفر خط أساس لتعزيز نزع السلاح النووي. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون الشفافية في الاستراتيجية والعقيدة - أي كيفية تفكير الدول إزاء الأسلحة النووية وسبب اعتقادها بحاجتها إلى امتلاكها - شكلاً أساسياً من أشكال الشفافية. وينبغي أيضا توخي الشفافية الكمية والنوعية (من قبيل الموقف والعقيدة)، بما في ذلك، قدر الإمكان، الشفافية بشأن أعداد الترسانات النووية، وقدراتها، وعمليات نشرها، وخطط تحديثها. ويظل استمرار التواصل مع جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية بهدف زيادة الشفافية في تنفيذ معاهدة عدم الانتشار أمراً أساسياً لبث الاطمئنان وبناء الثقة.

56 - ومن الخطوات الممكنة في هذا الصدد هي أن بإمكان الدول الحائزة لأسلحة نووية أن توافق على الإبلاغ، في شكل مشترك متفق عليه، عن منظومتها من الأسلحة النووية وحيازاتها من المواد النووية الصالحة للاستعمال، مع تصنيف الإعلانات عن الحيازات من المواد النووية ضمن فئات المواد الموجودة في الرؤوس الحربية الجاهزة للاستخدام، والرؤوس الحربية المخزنة، والمواد المستردة من الرؤوس الحربية المفككة، والدفع النووي البحري، والدفع الفضائي، ومختبرات الأسلحة النووية، والمواد الزائدة عن الاحتياجات العسكرية. وسيكون من المفيد وضع فائض المواد النووية العسكرية التي رفعت عنها السرية تحت مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالاستفادة من التحقق من السمة باستخدام تقنيات الحاجز الإعلامي.

المساءلة

57 - إن الدول التي تعول على الأسلحة النووية في الحفاظ على أمنها لم تعالج بالضرورة قضايا المساءلة على نحو صريح وواضح. فهي، على سبيل المثال، لم توضح أو تبين كيف أن أسلحتها النووية لن تكون السبب في وقوع كارثة إنسانية، أو الأساس الذي ينبغي للمجتمع الدولي الاستناد إليه في ثقته بأن النزاع لن يتصاعد إلى حد الكارثة الإنسانية عقب استعمال الأسلحة النووية في نزاع بين خصمين مسلحين نووياً. فكيف يمكن للدول الحائزة لأسلحة نووية أن تصبح أكثر عرضة للمساءلة أمام المجتمع الدولي إزاء مخاطر الردع؟

58 - وهل هناك تدابير للمساءلة يمكن للدول الحائزة لأسلحة نووية والدول غير الحائزة لأسلحة نووية أن تتفق على أنها تشكل خطوة على طريق نزع السلاح؟ ويمكن لأنشطة الشفافية المضطلع بها لإثبات المساءلة أن تشمل الدول غير الأطراف في المعاهدة في الوقت المناسب. وحتى الآن، أظهرت الدول المسلحة نووياً ممانعة شديدة لقبول المساءلة بأي من أشكالها ذات الجدوى، ناهيك عن تنفيذها. كما لم تحاول الدول الحائزة لأسلحة نووية توفير المساءلة من خلال التواصل مع الدول غير الحائزة لأسلحة نووية.

59 - فعلى سبيل المثال، يجوز للدول غير الحائزة لأسلحة نووية أن تطلب من الدول الحائزة لأسلحة نووية توضيح مواقفها بشأن العلاقة بين عقيدتها النووية والقانون الدولي الإنساني فيما يتصل بقانون الحرب (عدالة الحرب)، وقانون مسوغات الحرب (العدالة في الحرب)، وقانون نهاية الحرب (العدالة في نتيجة الحرب)؛ وتحديد الجهود التي تبذلها لتعزيز سلامة ترساناتها النووية وأمنها (بما يتجاوز مجرد القول إنها سليمة وآمنة)؛ وتقديم أسباب تفسر استمرار امتلاكها للترسانات النووية.

60 - وإذا ما بدأت الدول الحائزة لأسلحة نووية في تنفيذ تدابير الشفافية والمساءلة، كيف يمكن أن يكون شكل نظام للإبلاغ الموحد في عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار؟ وقد يكون وضع نظام للإبلاغ في حد ذاته شكلاً من أشكال بناء الثقة. فعلى سبيل المثال، يمكن للدول الحائزة لأسلحة نووية أن تستغل جلسة غير رسمية أو مناسبة جانبية على هامش مؤتمر الاستعراض لمناقشة نظام الإبلاغ و/أو عرض إجراءات أولية بشأن الشفافية وإتاحة الفرصة للدول غير الحائزة لأسلحة نووية لطرح الأسئلة والتماس التوضيحات.

61 - وثمة مسألة ذات صلة هي ما إذا كانت هناك حالات أو أنواع من الأنشطة يمكن فيها أن تؤدي الشفافية بخصوص القدرات المتبقية إلى زعزعة الاستقرار بدلاً من تحقيق الاستقرار؟ فعلى سبيل المثال، قد ترى الدول التي تواجه خصوماً محتملين ذوي قدرات نووية أو عسكرية أكبر أن الشفافية بشأن قدراتها يمكن أن تعزز قدرة الخصم أو ثقته في مهاجمتها، أو تشل قدرتها على الانتقام أو تضعفها. وقد تكون إحدى الطرق لتجنب حالات من هذا القبيل هي أن تعلن الدول المسلحة نووياً (في أي محافل، وأمام أي نظراء) عن مدى ووتيرة عمليات بناء القوة ذات الصلة في المستقبل، بدلاً من تقديم معلومات عن القدرات القائمة.

62 - وبشكل عام، لم تتطرق الدول المسلحة نووياً إلى المطالب الواردة من الدول غير الحائزة لأسلحة نووية بشأن المساءلة. وهي مطالب تكتسي وزناً إضافياً إذا ما أدرجت في نص معاهدة حظر الأسلحة النووية. غير أن معارضة الدول المسلحة نووياً وحلفائها المشمولين بالردع الموسع لمعاهدة حظر الأسلحة النووية تتيح فرصة للحوار بشأن الأسباب التي تجعل من المستحيل الانضمام إلى المعاهدة. ويمكن أيضاً أن ينظر المؤيدون والمعارضون معاً في ما ينبغي عمله بعد أن تدخل معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ، أي ما هي الخطوات التي يتعين تحديدها وتعزيزها بموجب نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية؛ وكيف يمكن أن يصمموا نظاماً لنزع السلاح النووي يمكن التحقق منه وقابلاً للإنفاذ. وهذه المسائل يمكن مناقشتها في المؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية و/أو معاهدة حظر الأسلحة النووية، أو في محافل أخرى.

(هـ) إدارة عملية نزع السلاح النووي دون تفويض الأمن الدولي

المعايير

63 - هل ثمة أي معايير فعالة لإدارة الطريق إلى نزع السلاح النووي وكفالة إحراز تقدم فيه؟

64 - إن تحديد العلاقة بين العناصر المكونة لعملية نزع السلاح إلى جانب المعايير اللازمة لقياس التقدم المحرز إزاء هذه المعايير تلاشى في بعض الأحيان في سياق القوائم والإجراءات المتفق عليها في المؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم الانتشار ولكن غير المنفذة بعدً بالكامل. وبالرغم من أن بعض هذه الإجراءات قد تكون معايير مفيدة، إلا أنها يمكن أن تفقد معناها خارج سياق عملية و/أو خريطة طريق متفق عليها.

65 - وقد ورد بيان تفصيلي بالنهج البديلة لنزع السلاح النووي مشفوعة بالمعايير ذات الصلة في تقارير دولية مختلفة، منها تقرير اللجنة الدولية المشتركة بين أستراليا واليابان المعنية بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين لعام 2009. وتدعو إحدى التوصيات الواردة في هذه التقارير إلى المشاركة في تحديد نقطة أو زاوية للتقليل إلى أدنى حد من الأسلحة النووية، وهي عملية صعبة ولكنها مفيدة لتحديد هدف قريب من الصفر بشكل مشترك. كما أن الجهود أو المناقشات المشتركة الرامية إلى تحديد معايير للشفافية والمساءلة من حيث الكم والنوع على حد سواء يمكن أن تكون خطوة مفيدة لبناء الثقة فيما بين الدول المسلحة نووياً وبين الدول المسلحة نووياً والدول غير الحائزة لأسلحة نووية. وثمة نهج آخر يتمثل في الاتفاق على إطار زمني مستهدف لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، ولكن عام 2045 مثلاً، الذي يصادف الذكرى المئوية لأول تجربة للأسلحة النووية واستعمالها. ويمكن الاتفاق على ذلك في المؤتمر الاستعراضي لعام 2020 الذي يصادف الذكرى السنوية الخمسين لدخول معاهدة عدم الانتشار حيز النفاذ.

66 - بيد أن هذه الصياغات الإبداعية لمعايير نزع السلاح لم تعالج بعد بعض القضايا الأساسية المرتبطة بالخطوات النهائية في خريطة طريق تخفض بموجبها الدول المسلحة نووياً ترساناتها النووية الصغيرة إلى الصفر. ويتمثل أحد هذه التحديات الشديدة الصعوبة في كيفية قياس الخطوات النهائية والتحقق منها؛ وكيفية التصرف حيال منشآت الأسلحة النووية؛ وطريقة إدارة وضع يمكن فيه أن يعاد تشكيل القوات النووية. وتتجنب معاهدة حظر الأسلحة النووية بشكل ملحوظ الإجابة عن العديد من هذه المسائل.

نقطة التخفيض الدنيا

67 - إذا استطاعت الدول الاتفاق على "نقطة تخفيض دنيا" باعتبارها معياراً أساسياً لنزع السلاح، فما هي العناصر المطلوبة لذلك؟

68 - عرّفت اللجنة الدولية المعنية بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين نقطة التخفيض الدنيا بأنها النقطة التي يتم فيها بلوغ الرؤوس الحربية النووية أعداداً قليلة جداً (أقل من 10 في المائة من الترسانات النووية التي كانت موجودة في عام 2005)، واعتماد عقيدة "عدم المبادأة باستعمال الأسلحة النووية"، وتنفيذ عمليات نشر القوات وتحديد حالات التأهب بما يجسد تلك العقيدة. ويتطلب العديد من المسائل الإضافية بشأن معالم نقطة التخفيض الدنيا وخصائصها المحتملة مزيداً من التوضيح، على النحو التالي:

'1' ما إذا كان تخفيض عدد الأسلحة النووية أهم من الحد من الأدوار والأغراض التي تخدمها الأسلحة النووية (التقليل النوعي إلى أدنى حد ممكن).

'2' كم عدد الأسلحة النووية الذي يعتبر ضرورياً أو مقبولاً للحفاظ على حد أدنى من الردع بحسن نية، وكيف يمكن تكييف ذلك العدد وفقاً للاحتياجات المفترضة لفرادى الدول المسلحة نووياً.

- 3' إلى أي مدى وكيف يمكن التقليل من الأهمية المسندة للأسلحة النووية في السياسة الدولية، وكيف يمكن الحد من الأدوار التي تضطلع بها الأسلحة النووية في قضايا الأمن الدولي.
- 4' ما الذي يشكل "دورًا مصغّرًا" للأسلحة النووية على وجه التحديد: مثلاً، هل يحول ذلك دون استهداف المواقع النووية المعادية، أو التخلي الكامل عن الاستهداف العسكري التقليدي، وما هي الآثار المترتبة على هذه التغييرات في القانون الدولي الإنساني؟
- 5' كيف تحدّد العلاقة بين نقطة تخفيض دنيا كمية و/أو نوعية والحفاظ على الردع. وهل تحتاج الدول المسلحة نووياً إلى أسلحة أكثر دقة وموثوقية إذا ما توجهت نحو "نقطة تخفيض" معينة، وماذا يعني ذلك بالنسبة لمقبولية برامج التحديث النووي؟
- وكيف يمكن للدول الداخلة في تحالفات الردع النووي الموسّع أن تحافظ على الثقة في أمنها أثناء عملية التخفيض إلى الحد الأدنى؟
- وماذا يعني تخفيض المنظومات الدفاعية المضادة للذخائر إلى الحد الأدنى والمخاوف بشأن الحد من الأضرار؟
- 6' ما إذا كانت نقطة التخفيض الدنيا تتوافق مع الغرض المتمثل في التخفيف من مخاطر الكوارث الإنسانية.
- 7' كيف يمكن فرض تطبيق نقطة التخفيض الدنيا المتفق عليها إذا ما حاولت إحدى الدول انتهاك التزاماتها في هذا السياق.
- 69 - وأما من يعتبر أن عملية نزع السلاح النووي منذ دخول معاهدة عدم الانتشار حيز النفاذ بطيئة للغاية، فإن النقاش في مسألة "التخفيض إلى أدنى حد ممكن" يثير مخاوف من أن يؤدي إلى حد أدنى "مقبول" للترسانة. وبالتالي، سيتعين على الدول أن تنتظر في ضمانات بالألا تصبح نقطة التخفيض الدنيا نقطة نهائية بحكم الواقع. ومن ناحية أخرى، يمكن للدول المسلحة نووياً أن تحاول استعمال هذا المفهوم كوسيلة لتجنب إجراء تخفيضات كبيرة في أعداد الأسلحة النووية وأدوارها، بحجة أن المستوى الحالي هو نقطة التخفيض الدنيا بالنسبة لها.

بدائل الردع النووي

- 70 - إلى أي مدى يمكن أن تكون القدرات العسكرية غير النووية بدائل للردع النووي؟
- 71 - إن إدارة عدم توازن القوى أثناء نزع السلاح النووي هي واحدة من أكبر العقبات التي تعترض تحقيقه. والتحرك باتجاه نزع السلاح النووي يجب أن تصاحبه جهودٌ لمنع حدوث سباق تسلح تقليدي والتخفيف من حدة مصادر النزاع بين الدول.
- 72 - ويمكن أن تكون لمنظومات الأسلحة التقليدية المتقدمة الدقيقة التوجيه نفس قدرة الفتك التي تتسم بها أنواع معينة من الأسلحة النووية المنخفضة القوة، دون إحداث الدمار المادي والبيئي والعواقب الإنسانية المحتملة المترتبة على وقوع انفجار نووي. وبقدر ما يمكن لهذه الأسلحة أن تحل محل المهام المقررة حالياً للأسلحة النووية - بما في ذلك استهداف المرافق المدفونة أو المقواة، أو حتى ردع التهديدات الكيميائية والبيولوجية - فإنها تزيل بعض الأسباب المنطقية للردع النووي.

73 - ولكن إذا أصبحت هذه الأسلحة "أسير" استخداماً لأنها تخلو من الطابع المحرم الذي تتصف بها الأسلحة النووية، فقد تكون نتيجة ذلك تزايد النزاع. وي طرح التقدم السريع في مجال الأسلحة التقليدية معضلات خاصة للدول الأضعف، التي يمكن أن ترى أن حيازة الأسلحة النووية ضرورية لمعادلة القدرات غير النووية المملوكة لدول أقوى. فالأسلحة غير النووية التي تهدد بقاء القوات النووية الصغيرة يمكن أن تمنح الدول من السعي إلى نزع السلاح النووي أو التقليل منه إلى أدنى حد ممكن.

74 - وستتطلب معالجة دور وسائل الردع غير النووية أثناء نزع السلاح النووي أولاً تحديد التوازنات العامة المقبولة للقوة العسكرية التي يكون من شأنها تلبية المتطلبات الدفاعية للدول المتنافسة دون تمكينها من العدوان، وستقتضي في نهاية المطاف محاولة التفاوض على اتفاق بشأن تلك التوازنات. فما هي تدابير الرقابة على القدرات الهجومية والدفاعية غير النووية وغيرها من القدرات العسكرية غير التقليدية التي يجب أخذها في الاعتبار لكي تقلل الدول الحائزة لأسلحة نووية من أدوار الأسلحة النووية؟ وما هي الأساليب التي يمكن وضعها لتحديد ما إذا كان يمكن تحقيق التوازنات بين المجالات وسبل تحقيقها؟ وكيف يمكن رصد وإنفاذ توازنات القوى المتفق عليها؟

إشراك الدول غير الأطراف في المعاهدة

75 - كيف يمكن إدخال الدول المالكة لأسلحة نووية غير الأطراف في المعاهدة في مناقشات وعمليات نزع السلاح النووي؟

76 - إن العمليات الرسمية المتعلقة بمعاهدة عدم الانتشار التي تغفل الدول غير الأطراف في المعاهدة غير قادرة على إشراك جميع الدول المسلحة نووياً. وتلزم المادة السادسة من المعاهدة الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية بالدخول في اتصالات مع جميع الدول بشأن قضايا منع الانتشار ونزع السلاح، وهو ما يمكن أن يشمل الدول الأخرى المسلحة نووياً غير الأطراف في المعاهدة. ويمكن إدراج باكستان والهند، باعتبارهما دولتين قامتتا صراحةً باختبار أسلحة نووية وإعلان امتلاكهما لها، في اجتماعات غير رسمية مع الدول الحائزة لأسلحة نووية. وإسرائيل، التي لم تعترف بامتلاكها أسلحة نووية، ربما يكون من الأفضل إدراجها في سياق المناقشات بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. بيد أن كيفية تأطير أو وصف الحوار مع الدول المسلحة نووياً غير الأطراف في المعاهدة دون إيلائها مركزاً خاصاً بوصفها حائزة لأسلحة نووية يشكل تحدياً واضحاً.

77 - وبالنظر إلى أن الدول غير الأطراف في المعاهدة لم تتعهد بالتزامات ملزمة قانوناً بنزع السلاح، فإن أي جدول أعمال للحوار بين جميع الدول المسلحة نووياً يمكن أن يبدأ بالسؤال التالي: هل الدول الثلاث التي لم توقع قط على معاهدة عدم الانتشار مستعدة للانضمام إلى الدول الأخرى المسلحة نووياً إذا ومتى قامت، على نحو يمكن التحقق منه، بإزالة ترساناتها النووية؟ ويمكن للدول المسلحة نووياً أن تناقش جماعياً معايير التقدم نحو نزع السلاح النووي. وبالضرورة، بالنظر إلى العلاقات العدائية بين العديد منها، سيتعين عليها أيضاً تحديد الخطوات للحد من التوترات الإقليمية والعالمية إلى جانب خطوات لخفض ترساناتها النووية.

(و) الحفاظ على عالم خال من الأسلحة النووية بمجرد تحقيقه

السلام والاستقرار

78 - كيف يمكن للمجتمع الدولي الحفاظ على السلام والاستقرار بعد إزالة الأسلحة النووية بما في ذلك طريقة الردع بدون أسلحة نووية؟ وكيف يمكن أن يضمن ذلك استحالة العودة إلى الوراء في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية؟ وما هي النظم الأمنية الدولية، بما في ذلك الضمانات الأمنية، الأنسب للحفاظ على عالم خال من الأسلحة النووية؟

79 - إن عالما خاليا من الأسلحة النووية ليس هو عالم اليوم ناقصا الأسلحة النووية. بل هو عالم محول جذريا لا تشعر فيه الدول والأطراف الفاعلة الأخرى بالحاجة إلى امتلاك أسلحة نووية، وتكون بالتالي قد فككت وسائل القيام بذلك. ولكن لكي يحدث ذلك، سيتعين على الدول التي اعتمدت في السابق على الردع النووي أن تكون واثقة في وجود وسائل أخرى لردع أي عدوان كبير ودحره.

80 - إن إقامة وصون علاقات تعاونية بين أعضاء مجلس الأمن، بحيث يمكن للمجلس أن يعمل بفعالية بوصفه جهة تكفل استتباب السلام والأمن، شرط ضروري. ويمكن وضع تدابير أخرى لتعزيز الأمم المتحدة بوصفها جهازا للأمن الجماعي. فعلى سبيل المثال، يمكن للجمعية العامة أن تتفاوض بشأن وضع فصل جديد في ميثاق الأمم المتحدة يتناول السلام والاستقرار في عالم خال من الأسلحة النووية. وقد تكون هناك ضرورة لاتخاذ تدابير أخرى لتعزيز الأمن الجماعي العالمي، من قبيل إنشاء قوة مسلحة دولية تحت رعاية الأمم المتحدة توفر الاستجابة لحالات الطوارئ.

81 - وحتى بعد تفكيك الأسلحة النووية، ستظل الدراية بالأسلحة النووية والقدرات على إعادة إنتاجها قائمة. وسيتعين على الدول أن تقيّم أنواع القدرات والأنشطة المسموح بها، وتدابير الطمأنينة المصاحبة لذلك، في عالم خال من الأسلحة النووية. فعلى سبيل المثال، هل سيظل يسمح بالقذائف التسيارية القادرة على حمل شحنات تفجيرية تتجاوز 500 كيلوغرام؟ وهل سيتعين أن تقل الذخائر العسكرية التقليدية عن عتبات معينة؟ وكيف يمكن للدول أن تنظم نطاق الأنشطة العلمية وأنشطة البحث والتطوير المزدوجة الاستخدام، مثل الفيزياء الفلكية ونماذج النيوترونات، التي يمكن أن تسهم في تصميم الأسلحة النووية؟

82 - وقد تشكل إمكانية قيام الدول بإعادة بناء الأسلحة النووية شكلا من أشكال الردع الافتراضي. وتظل هناك مسألة مهمة وهي ما إذا كان ينبغي إنشاء نظام يسمح للدول بالاحتفاظ بالقدر على إعادة بناء الأسلحة النووية في غضون مهلة قصيرة، في إطار عملية دولية للرصد والتحقق، وكيفية إنشائه. وفي الوقت نفسه، فإن إمكانية إعادة التسلح النووي يمكن أن ترزع الأمن الدولي، حيث قد تخشى الدول أن يسعى خصم إلى الحصول على أسلحة نووية سرا. غير أن هذا الخطر قد يكون مبالغا فيه، نظرا لأن حدوث اعتداء هو أمر يمكن رده بمخاطر مماثلة لتلك التي تردع الاستخدام النووي اليوم: فالمعتدي لن تكون لديه ثقة كبيرة في أن بمقدوره النجاح بعدوانه و/أو إعادة بناء أسلحة نووية قبل أن يكتشف أمره ويقوم الآخرون ببناء قدرات للرد بقوة معادلة. كما أن المعتدي المحتمل لن يعرف أنه تمكن من حيازة ما يكفي من الأسلحة النووية لردع أي رد فعل من القوى الأخرى أو إلحاق الهزيمة بها.

التحقق والإنفاذ

- 83 - كيف يمكن التحقق من نزع السلاح النووي في مراحله النهائية؟ وكيف يمكن أن يعمل الرصد والإنفاذ في عالم خال من الأسلحة النووية؟
- 84 - إن وضع آليات فعالة للرصد والتحقق والامتثال شرط ضروري لتحقيق نزع السلاح النووي. وينبغي أن تساعد عملية وضع هذه الوسائل في حد ذاتها على بناء الثقة فيما بين الدول المسلحة نووياً وبين الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول غير الحائزة لأسلحة نووية.
- 85 - وكلما خفضت الأسلحة النووية، زادت أهمية إجراءات الرصد والتحقق من الامتثال لنزع السلاح النووي من أجل الحفاظ على ثقة المجتمع الدولي، سواء للكشف عن عدم الامتثال أو لضمان الإنفاذ. ويلزم إجراء بحوث مكثفة بشأن التحقق من نزع السلاح النووي لوضع نهج قوية. ويمكن الاسترشاد بتدابير التحقق التي وضعت بموجب المعاهدات القائمة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار في وضع نظام في المستقبل للتحقق من نزع السلاح النووي.
- 86 - والتحقق من القضاء التام على الأسلحة النووية مهمة معقدة بشكل خاص وستتطلب وجود بنية تحتية واسعة النطاق. وسيقتضي إنشاء هذه البنية التحتية أيضاً إدخال تغييرات جوهرية على المؤسسات المتعددة الأطراف القائمة، أو إنشاء منظمات متخصصة جديدة، مجهزة بموظفين مدربين وممكّنة سياسياً بما يتيح لها تحريك عمليات تفتيش تنطوي على تحديات و/أو إحالة المسائل إلى إجراءات الإنفاذ. وبالوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية، سيتطلب التحقق الفعال مستويات غير مسبقة من الشفافية والتدخل من أجل الكشف عن الأنشطة غير المشروعة. ويمكن للنهج والتكنولوجيات الجديدة أن توفر شفافية عميقة بشأن الأنشطة الرئيسية، إلا أن مسألة ما إذا كان ينبغي القيام بذلك، وكيفية القيام به، دون المساس بلا مبرر بالسيادة هي مسألة تتطلب مزيداً من الدراسة. ومن أصعب التحديات التقنية عمليات تفكيك وإزالة الرؤوس الحربية النووية على نحو يمكن التحقق منه، وذلك بالنظر إلى ضرورة حماية المعلومات الحساسة المتعلقة بالانتشار، وفقاً للمادة الأولى من معاهدة عدم الانتشار.
- 87 - وهناك حالياً عدة مبادرات تضطلع بهافرادى الدول ومجموعات الدول، بما فيها الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول غير الحائزة لأسلحة نووية، للتحقيق في التكنولوجيات والتقنيات والمنهجيات لضمان فعالية رصد نزع السلاح النووي والتحقق منه. وثمة عمل مفيد قامت به بعض الدول الحائزة لأسلحة نووية في رصد مخزونات الرؤوس الحربية النووية المنشورة وغير المنشورة والمخزنة وكذلك كل أنواع منظومات الإيصال والتحقق منها، ويمكن القيام بالمزيد في هذا المجال في المستقبل. وتشكل الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي وتجربة الشفافية بين المملكة المتحدة والنرويج سابقين مغدبتين ليس فقط من حيث تطوير تكنولوجيات التحقق ولكن أيضاً من حيث التعاون بين الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول غير الحائزة لأسلحة نووية. وينبغي تعزيز الجهود الحالية وتزويدها بالموارد اللازمة. وينبغي أن يكون الهدف من هذه الأنشطة هو بناء تكنولوجيات موثوقة وفعالة من حيث التكلفة توفر مستوى عالياً من الثقة دون الكشف عن معلومات حساسة للدول غير الحائزة لأسلحة نووية. وفي الوضع الأمثل، ينبغي أن يكون هناك تعاون بين المبادرات الحالية للمساعدة على التعجيل بالتقدم، مع تقديم تقارير منتظمة إلى عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار. وينبغي لجميع الدول أن تنظر في كيفية المساهمة في الرصد والتحقق الفعالين.

88 - بيد أن التحقق من نزع السلاح النووي لا يمكن أن يعتمد على التكنولوجيا وحدها. وسيكون من الضروري توافر آليات تكميلية، مثل عمليات تبادل الموظفين، وعمليات التفتيش الموقعي، وأفرقة تحقق مشتركة، للتخفيف من حدة الشواغل المتعلقة بالتدخل والتجسس واحتمالات إساءة استخدام تكنولوجيا الرصد والتحقق.

89 - وإذا أمكن تصميم وتنفيذ ترتيب فعال للرصد والتحقق، فكيف يمكن للمجتمع الدولي كفالة امتثال الدول لتعهداتها الملزمة قانوناً وإنفاذه عند الاقتضاء؟ ومن بين أسوأ السيناريوهات التي يجب مواجهتها محاولة دولة ما التنصل من القيود التي تحكم بناء عالم خال من الأسلحة النووية. ولإعطاء جميع الدول النقة في أن نزع السلاح النووي سيكون فعالاً ودائماً، يجب إنشاء آليات متفق عليها لضمان الإنفاذ في الوقت المناسب. وينبغي للحكومات والمجتمع المدني التعجيل بالبحوث في هذا الموضوع المهم نسبياً برغم حيويته، وعرض النتائج في عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار.

90 - وهل يمكن أن تترتب بالضرورة على أحد أشكال إنفاذ نزع السلاح قيام دول فردية بالرد على محاولات الخروج على النظام بإعادة التسليح، مما يحرم المنتهك من الحصول على الفائدة القسرية للانتهاك؟ ومن المرجح أن تصر الدول المسلحة نووياً على الحفاظ على قدرتها على استئناف برنامج الأسلحة النووية إذا فعلت دول أخرى ذلك. ومع ذلك، فإن السماح بامتلاك القدرة على إعادة التشكيل من شأنه أن يعقد عملية التحقق وقد يخلق شكلاً خاصاً به من عدم الاستقرار.

91 - ومجلس الأمن هو حالياً المؤسسة الدولية الوحيدة القائمة التي يمكنها التصدي للانتهاك المحتمل لمعاهدات نزع السلاح النووي. إلا أنه من غير الواقعي أن نتوقع أن هذه الآلية ستعمل دائماً بفعالية في إنفاذ التزامات القضاء على الأسلحة النووية بالنظر إلى أن الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس الذين لديهم حق النقض هم أيضاً دول حائزة لأسلحة نووية بموجب معاهدة عدم الانتشار. ومن غير المعقول إنشاء هيئة خاصة جديدة للإنفاذ غير مجلس الأمن إذا لم يكن الأعضاء الخمسة الدائمون يؤيدونه، كما أن تلك الهيئة لن تكون فعالة إذا لم يوافق الأعضاء الخمسة الدائمون على تحويلها سلطة إنفاذ كافية.

ثالثاً - مبادئ للدخول في اتصالات إيجابية لردم هوة الانقسام في مجال نزع السلاح

92 - ينبغي للجهات الفاعلة المشاركة في جهود لردم هوة الانقسام في مجال نزع السلاح أن تتقيد بالمبادئ التالية من أجل إرساء أرضية مشتركة للمجموعات ذات الآراء المتباينة لكي تعمل معا على تنشيط وتعزيز نزع السلاح النووي.

(أ) تعزيز قاعدة عدم استعمال الأسلحة النووية وبلورة رؤية لعالم خال من الأسلحة النووية

93 - يتعين على المجتمع الدولي أن يجدد التزامه بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وينبغي أن تعزز البيانات المؤيدة لهذا الالتزام الأفكار الأساسية التالية، التي لم توضحها جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية: "إن الحرب النووية حرب لا غالب فيها ويجب ألا تخاض أبداً"، والقصد من الأسلحة النووية ينبغي أن يكون الردع فقط وليس لخوض القتال في الحروب؛ والقانون الدولي الإنساني ينبغي أن يُحترم في جميع الأحوال.

94 - وقاعدة عدم استعمال الأسلحة النووية، التي تدعمها ممارسة عدم استخدامها على مدى 74 عاماً، هي قاعدة يجب أن يحترمها المجتمع الدولي بأسره. وتشكل مواصلة ممارسة عدم الاستخدام ركيزة من ركائز تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، على الرغم من اختلاف وجهات النظر حول كيفية تحقيق ذلك العالم.

95 - وعلى الرغم من إمكانية الاحتجاج بأن الردع النووي يمكن أن يعزز الاستقرار في بيئات معينة، فإن ذلك أساس خطير للأمن العالمي، وينبغي لجميع الدول أن تسعى إلى حل أفضل وطويل الأجل. ويجب على مؤيدي الردع النووي ومعارضيه المثابرة على تضيق الهوة بين خلافاتهم.

(ب) التمسك بالالتزامات القائمة بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح النووي كأساسين للأمن الدولي والمزيد من الحوار بشأن نزع السلاح

96 - ينبغي الإبقاء على الالتزامات القائمة بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح وتنفيذها بالكامل. وعلى الرغم من مصادر عدم الاستقرار الجديدة في البيئة الأمنية العالمية، فإن الالتزامات المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار توفر أساساً مهماً للأمن الدولي والعلاقات التعاونية بين الدول الحائزة لأسلحة نووية وللمجتمع الدولي بأسره.

97 - وينبغي للاتحاد الروسي والولايات المتحدة أن يبذلا قصارى جهدهما لتأكيد الترتيبات المتبقية لتحديد الأسلحة، بما في ذلك عن طريق تمديد معاهدة ستارت الجديدة إلى أن يتقفا على معاهدة جديدة.

98 - ولا تزال الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار (عدم الانتشار النووي، ونزع السلاح النووي، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية) أساسية للنهوض بالهدف المشترك المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وللحفاظ على المعاهدة، ينبغي لجميع الدول الأطراف أن تقي بالتزامها المشترك بالتنفيذ الكامل للقرارات المتعلقة بمبادئ وأهداف عملية استعراض المعاهدة لعام 1995 وتعزيز تلك العملية، والوثقتين الختاميتين لمؤتمري استعراض المعاهدة لعامي 2000 و 2010.

99 - وتتضمن المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار الالتزام الأساسي للدول الحائزة لأسلحة نووية بتحقيق الإزالة التامة لترساناتها النووية، بما يفرضي إلى نزع السلاح النووي، وهي التزامات أكدتها جميع الدول الأطراف بتوافق الآراء. وينبغي لجميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة لأسلحة نووية، أن تسعى إلى إيجاد وسائل إضافية لإظهار التزامها بهذا المبدأ.

(ج) استعادة الكياسة في الخطاب

100 - إن تجمد الوضع بشأن نزع السلاح النووي أمر لا يمكن أن يبقى. وأياً كانت الخلافات التي أعربت عنها الدول بشأن عملية معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، فليس من مصلحة أي دولة السماح بانتهاء أساس النظام النووي العالمي. بل إن من المصلحة المشتركة لجميع الدول تحسين بيئة الأمن الدولي والسعي إلى إخلاء العالم من الأسلحة النووية تمشياً مع المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

101 - ويوضح سجل تحديد الأسلحة النووية أنه يمكن التفاوض بشأن المعاهدات وإبرامها في بيئة دولية تتسم بالنزاع وعدم التوافق وانعدام الثقة. ومن ثم، ينبغي ألا يكون تهيئة بيئة مواتية للحوار والمفاوضات بشأن نزع السلاح النووي شرطاً مسبقاً لاتخاذ إجراءات للنهوض بجدول أعمال نزع السلاح.

102 - ومع سعي الدول ومؤسسات المجتمع المدني المشاركة في الحوار بشأن نزع السلاح إلى إحراز تقدم نحو نزع السلاح، يجب عليها ممارسة الكياسة في خطابها. واحترام الآراء المتباينة أمر يجب الحفاظ عليه لتيسير السعي المشترك إلى إيجاد أرضية مشتركة يمكن لجميع الأطراف أن تتعاون عليها للحد من الأخطار النووية.

رابعاً - الإجراءات التي يمكن البدء بها قبل عام 2020

103 - الخطوة الأولى في الحفاظ على قيمة معاهدة عدم الانتشار كمنصة مشتركة لجميع الدول التي تعمل من أجل نزع السلاح هي إنجاح مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة عام 2020. وتدرك جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار جيداً المخاطر البالغة وينبغي لها أن تثبت ملكيتها للمعاهدة من خلال الإعداد الدقيق والمدرّوس لنتائج مجدية للمؤتمر، ولا سيما من خلال البيانات البناءة، وبتخاذ الإجراءات، وتقديم اقتراحات عملية للتقدم. وسيكون تنفيذ هذه التدابير مفيداً أيضاً في الحفاظ على الزخم وإحراز تقدم في نزع السلاح النووي حتى في بيئة صعبة. وتشمل الإجراءات التي يمكن اتخاذها قبل انعقاد مؤتمر استعراض المعاهدة لعام 2020 ما يلي:

(أ) تمديد معاهدة ستارت الجديدة وبدء محادثات من أجل وضع معاهدة متابعة

104 - يشكل إطار تحديد الأسلحة النووية بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة أساساً جوهرياً للجهود العالمية في مجالي الحد من الأسلحة والتهديدات النووية. وينبغي للاتحاد الروسي والولايات المتحدة ألا يخرجا جهداً لإعادة تنشيط وتأهيل إطار تحديد الأسلحة لضمان إجراء مزيد من التخفيضات في القوات النووية. ومع انهيار معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، أصبحت المهمة الأكثر إلحاحاً للحفاظ على إطار تحديد الأسلحة هي تمديد معاهدة ستارت الجديدة لمدة خمس سنوات إضافية قبل انتهاء المعاهدة في عام 2021. وفي حالة الإخفاق في تمديد معاهدة ستارت الجديدة، فإن تدابير التحقق وتبادل البيانات الخاصة بها سينعدم وجودها أيضاً، الأمر الذي يفرض على مزيد من انعدام اليقين بشأن الترسنات النووية وبرامج التحديث القائمة في الدولتين.

105 - واستئناف الحوار المنتظم بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة بشأن تحديد الأسلحة النووية وتحقيق الاستقرار الاستراتيجي هو أكثر الخطوات التي ينبغي اتخاذها إلحاحاً وأهمية على الإطلاق. وبالإضافة إلى تيسير تمديد معاهدة ستارت الجديدة على وجه السرعة، ينبغي للبلدين استخدام هذه المحادثات للبدء في تحديد سبل إنشاء إطار جديد لتحديد الأسلحة لمعالجة أنواع جديدة من الأسلحة النووية ومنظومات إيصالها.

(ب) تدابير الحد من المخاطر وتحقيق الأمن النووي التي تتخذها الدول الحائزة لأسلحة نووية

106 - في حين يرجح أن يستغرق نزع السلاح النووي سنوات عديدة، فإن الخطر المباشر الأكبر هو استعمال الأسلحة النووية. وينبغي للدول الحائزة لأسلحة نووية أن تتخذ تدابير للحد من خطر استخدام أسلحتها النووية والمواد النووية الصالحة للاستخدام في الأسلحة والبنية التحتية ذات الصلة، بما في ذلك عن طريق ضمان سلامتها وأمنها. ويتعين أن تكون هذه التدابير متوافقة مع الالتزامات الدولية لكل دولة، الملزمة قانوناً، بعدم الانتشار. ومن الضروري أيضاً أن تتقاسم المعلومات عن الإجراءات المتخذة للحد من مخاطر استعمال الأسلحة النووية مع بعضها البعض ومع بقية المجتمع الدولي.

(ج) قيام الدول الحائزة لأسلحة نووية بتقاسم المعلومات بشأن الوضع النووي، والردع النووي، والقانون الدولي الإنساني

107 - ينبغي للدول الحائزة لأسلحة نووية أن تستفيد بشكل أفضل من آلية التشاور بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن في إطار معاهدة عدم الانتشار لتبادل المعلومات بشأن الوضع النووي والعقائد

والسياسات النووية لكل منها حتى يتسنى لها أن تفهم بشكل أفضل نوايا بعضها البعض، وأن تخفف بالتالي من حدة سوء التصورات أو الحسابات المحتمل الذي يمكن أن يفضي إلى الاستخدام والتصعيد النوويين.

108 - وينبغي للدول الحائزة لأسلحة نووية أيضا أن تشرح وتناقش فيما بينها ما إذا كانت سياساتها النووية وأوضاع القوة النووية لديها تتوافق مع القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني، وأوجه ذلك التوافق. وينبغي للدول الحائزة لأسلحة نووية أن تتقاسم وجهات النظر بشأن ما إذا كانت تعتقد أن القانون الدولي الإنساني ينطبق على استعمال الأسلحة النووية؛ والإجراءات والوسائل الأخرى التي تعتمدها استخدامها لإعطاء الآخرين الثقة بأن هذا القانون سيحترم؛ وما إذا كانت على استعداد لتأييد استحداث آلية دولية للفصل في مدى قانونية استعمال الأسلحة النووية بعد وقوع الحدث.

109 - وينبغي أيضا إتاحة المعلومات المتعلقة بالعقائد النووية المشتركة بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن للدول غير الحائزة لأسلحة نووية قدر الإمكان. ومن شأن ذلك أن يشكل خطوة أولى مهمة نحو إقامة حوار مثمر وطويل الأجل بين مؤيدي نزع السلاح ومؤيدي الردع النووي.

110 - وفي سياق هذه المسألة، يمكن لعملية استعراض معاهدة عدم الانتشار أن تستخدم التقارير الوطنية على نحو أفضل. وعلى وجه الخصوص، سيكون من المفيد عقد جلسة في مؤتمر استعراض المعاهدة ولجانته التحضيرية، تشرح فيها الدول الحائزة لأسلحة نووية تقاريرها الوطنية، وتلي هذا الشرح مناقشة مع الدول الأطراف الأخرى والمشاركين من المجتمع المدني.

(د) تنشيط تدابير نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف

111 - لن يتحقق القضاء التام على الأسلحة النووية بدون اتخاذ تدابير متعددة الأطراف لنزع السلاح النووي. وهذه التدابير ينبغي تنشيطها بوصفها أهم الجهود المتوسطة الأجل. ومع أن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لا يزال معلقا، فإنه ينبغي للدول أن تحدد خطوات إضافية للنهوض بأهداف المعاهدة وإنفاذ قاعدة عدم الاختبار. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للدول أن تكفل التمويل الكافي لإدامة وتحسين نظام الرصد الدولي للمعاهدة وترتيبات التفتيش الموقعي.

112 - كما أن بدء التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في أقرب وقت ممكن من شأنه أن يشكل خطوة مهمة إلى الأمام لنزع السلاح النووي المتعدد الأطراف. وبالنظر إلى التحديات التي تعترض محاولة التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح، والحاجة الملحة إلى إيجاد سبل لإحراز تقدم، يمكن للبلدان ذات التفكير المماثل أن تستخدم مكانا آخر لبدء التفاوض ثم إبلاغ المؤتمر باستنتاجاتها.

(هـ) التوقيع على بروتوكولات لمعاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والتأكيد مجددا على ضمانات الأمن السلبية

113 - ينبغي للدول الحائزة لأسلحة نووية التي لم تقم بعد بالتوقيع أو التصديق على بروتوكولات معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية أن تفعل ذلك. وينبغي للدول الحائزة لأسلحة نووية أيضا أن تؤكد من جديد التزاماتها بالضمانات الأمنية السلبية بموجب قرار مجلس الأمن 984 (1995) ومعاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. ومن شأن هذه الإجراءات أن تساعد على إنفاذ عدم الانتشار والقاعدة القانونية بشأن عدم استعمال الأسلحة النووية.

(و) مواصلة استكشاف سبيل للمضي قدماً، لا سيما منصة لمواصلة الحوار بشأن منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، والحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة

114 - تؤدي النزاعات الإقليمية المتفاقمة إلى جعل الدول الحائزة لأسلحة نووية أكثر تردداً في التفكير في اتخاذ خطوات نحو نزع السلاح النووي. ويظل المحرك الرئيسي لحيازة الأسلحة النووية (بخلاف مجرد الإغراء النووي) هو الجمع بين تصور تهديد وجودي وعدم وجود ضمان أمني ذي مصداقية. وسواء كانت تلك التهديدات حقيقية أم من نسج الخيال، فإن التصدي لها أمر أساسي بالنسبة لنزع السلاح. ولذلك، ينبغي توجيه جهود حيوية لحل المشاكل السياسية وجلب الأطراف إلى طاولة المفاوضات.

115 - وينبغي لجميع الدول المعنية المشاركة بصورة نشطة وبناءة في المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط المزمع عقده في الأمم المتحدة في نيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وهذا المؤتمر ينبغي التحضير بعناية له حتى لا يخيب آمال أصحاب المصلحة في المنطقة والمجتمع الدولي على نطاق أوسع.

116 - ومن التدابير المهمة التي يتعين اتخاذها على الفور من أجل وضع أساس جيد لمناقشة إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط تدابير تهدف إلى الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة. فزوال هذه الخطة قد يؤدي إلى انسحاب إيران من معاهدة عدم الانتشار النووي وربما تقليص التزامات بلدان الشرق الأوسط الأخرى بالمعاهدة. فامتثال جميع الأطراف امتثالاً كاملاً لكل عناصر خطة العمل الشاملة المشتركة أمر لا غنى عنه لسلامة نظام عدم الانتشار النووي.

(ز) تيسير عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي في سياق الأمن الإقليمي (كوريا الشمالية والشرق الأوسط بما في ذلك إيران وجنوب آسيا)

117 - إن امتثال جميع الأطراف امتثالاً كاملاً لكل عناصر خطة العمل الشاملة المشتركة أمر لا غنى عنه لسلامة نظام عدم الانتشار النووي. وينبغي لجميع أصحاب المصلحة مواصلة دعم التنفيذ الكامل لهذه الخطة، التي تستند إلى قرار مجلس الأمن 2231 (2015).

118 - وتجنب العواقب الكارثية للأزمة النووية والصاروخية لكوريا الشمالية والتمسك بسلامة النظام الدولي لعدم الانتشار مبدآن رئيسيان لنزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية. وتحث الدول المعنية على بذل كل جهد ممكن لحل المشاكل بالوسائل السلمية، وتجريد شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي تجريداً كاملاً يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه.

119 - وينبغي أن تسعى عمليات الأمن الإقليمي في المسار 1 والمسار 1-5 إلى تعزيز تدابير بناء الثقة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للدول في المناطق الرئيسية أن تنظر فيما يلي: إنشاء آليات للحوار بين الأقاليم لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار؛ ودعوة الدول التي تخلت عن الخيار النووي إلى التحدث عن تجاربها؛ وإقامة منتديات أقاليمية يمكن للمشاركين فيها تبادل الخبرات بشأن التصدي لتحديات الأمن الإقليمي والتحديات النووية، بما في ذلك كيفية تقليل الآثار السلبية لبيئات الأمن الإقليمي غير المستقرة على نظام معاهدة عدم الانتشار.

(حاء) إشراك الأجيال الشابة

120 - إشراك الأجيال الشابة أمر أساسي لبناء الجسور بين مؤيدي القضاء على الأسلحة النووية ومؤيدي الردع واستكشاف أرضية مشتركة. ويمكن للمنتديات المشتركة بين الأجيال أن تسمح للأجيال الشابة بالاستماع إلى الجهات الفاعلة التي لديها خبرة عميقة في قضايا نزع السلاح النووي وتبادل وجهات النظر معها، وهو ما يمكن أن يشكل وسيلة مهمة لفهم وجهات النظر المتنوعة.

(طاء) زيادة مشاركة المجتمع المدني

121 - لدى الجهات الفاعلة في المجتمع المدني مساهمة مهمة يمكن أن تقدمها في تعزيز التفاهم والتعاون المتبادلين بين الأطراف المتنازعة، وكذلك في رعاية أفكار مبتكرة لمساعدة الدول على تنفيذ تدابير نزع السلاح النووي. والعمل مع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية أمر أساسي للنهوض بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وينبغي أن تساعد الجهود المتزايدة لتثقيف وإعلام المواطنين، ولا سيما جيل الشباب، بشأن مختلف أبعاد الأسلحة النووية في إثراء المناقشات المستتيرة. ومن الضروري إيجاد أساليب إضافية لإدماج وجهات النظر بين الأجيال في مناقشات نزع السلاح.

122 - وانتشار حركة المجتمع المدني أمر بالغ الأهمية، ولكن بدون القيادة السياسية الحاسمة لا يمكن تحقيق نزع السلاح. ويمكن أن تكون الشراكات بين القادة السياسيين والحركات الاجتماعية مفيدة في تيسير الانتقال نحو نهج الأمن التعاوني التي تفضي بدرجة أكبر إلى نزع السلاح النووي.

(ياء) زيارة هيروشيما وناكازاكي

123 - إن العمل على بلورة فهم أعمق لمخاطر الأسلحة النووية والعواقب الإنسانية المترتبة عليها هو وسيلة مهمة لبناء وجهات نظر مشتركة بشأن تحقيق القضاء التام على الأسلحة النووية. وتعد زيارة هيروشيما وناكازاكي وسيلة ناجعة وفريدة لبلورة ذلك الفهم الأعمق. وينبغي لقادة الدول وصانعي السياسات وأعضاء المجتمع المدني زيارة هاتين المدينتين المهمتين، لأسباب ليس أقلها تكريم إرث الهيباكوشا، الذين يجب نشر قصصهم للأجيال القادمة ووضعها في سياق إنساني كدليل على حتمية نزع السلاح النووي.

خامسا - الإجراءات التي يمكن اتخاذها بين عامي 2020 و 2025

124 - نظرا لأن الدورة المقبلة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار بين عامي 2020 و 2025 ستكون فترة حاسمة للغاية لدعم زخم نزع السلاح النووي، فمن الضروري للدول بجميع أنواعها، سواء الدول الحائزة لأسلحة نووية أو الدول غير الحائزة لأسلحة نووية أو الدول المسلحة نووياً غير الأطراف في المعاهدة، أن تتخذ إجراءات ملموسة من قبيل ما يلي:

(أ) توسيع نطاق الإجراءات لتشمل الدول المسلحة نووياً غير الأطراف في المعاهدة

125 - من أجل إضفاء الطابع العالمي على الحد من المخاطر النووية ونزع السلاح النووي، من الضروري إيجاد طريقة لإشراك الدول الثلاث المسلحة نووياً غير الأطراف في المعاهدة. وينبغي لهذه الدول، بالإضافة إلى الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية، اتخاذ تدابير لتعزيز الحد من المخاطر وزيادة الأمن النووي، وتبادل هذه المعلومات مع الدول الأخرى. وإضافة إلى ذلك، ينبغي لهذه الدول أيضاً أن تشرح وتوضح ما إذا كانت

سياساتها النووية وأوضاع القوة النووية لديها تتوافق مع القانون الدولي الواجب التطبيق، ولا سيما القانون الدولي الإنساني، وأوجه ذلك التوافق.

126 - ولكي يتم إدراج الهند وباكستان، يتعين أن تجرى العملية بصورة غير رسمية، خارج معاهدة عدم الانتشار. وسيكون من المفيد إنشاء منتدى غير رسمي مفتوح باب العضوية بمداوالات ليست للنشر لمناقشة الخطوات والتدابير اللازمة للدفع قدما بجدول أعمال نزع السلاح. وينبغي أن يتم ذلك تحت رعاية الأمم المتحدة، لأن ذلك سيسمح للدول المسلحة نووياً غير الأطراف في المعاهدة بالمشاركة. وسيكون من المفيد أيضاً توجيه الدعوة لهما لحضور مناسبات جانبية تعقد أثناء مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار ولجنته التحضيرية. وينبغي ألا تعني هذه الحوارات مع الدول المسلحة نووياً غير الأطراف في المعاهدة إيلاء أي مركز خاص لها بوصفها مالكة لأسلحة نووية.

(ب) التدابير الطوعية الأحادية الجانب أو "سلال الهدايا"

127 - يمكن لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، ولا سيما الدول الحائزة لأسلحة نووية، أن تتعهد بالتزامات معلنة ذاتياً باتخاذ تدابير طوعية إضافية للوفاء بالتزاماتها التعاقدية تجاه نزع السلاح النووي، والإبلاغ عن تنفيذها بشكل دوري خلال عملية استعراض المعاهدة للفترة 2020-2025. ولهذا الغرض، ينبغي للدول الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار أن تناقش كيفية إجراء هذه العملية قبل أن يبدأ مؤتمر استعراض المعاهدة لعام 2020.

128 - ولن تكون هذه الالتزامات الطوعية الأحادية الجانب جزءاً رسمياً من عملية معاهدة عدم الانتشار، ولكنها ستكمل الخطوات القائمة على توافق الآراء الملزمة لجميع الأطراف.

(ج) التصدي لمسائل الاستقرار الاستراتيجي والمعضلات الأمنية وتحديد الأسلحة النووية بين القوى الكبرى

129 - من المرجح أن يؤدي انعدام الأمن بين القوى الكبرى (الاتحاد الروسي والصين والولايات المتحدة)، إلى جانب غياب التعاون المتعدد الأطراف في مجال الحد من الأسلحة، إلى إحباط التقدم نحو نزع السلاح النووي. وإيجاد وسائل للتخفيف من المعضلات الأمنية، وتحقيق مستوى أساسي من الاستقرار الاستراتيجي في علاقاتها الثنائية و/أو الثلاثية أمر بالغ الأهمية إلى أن يحين الوقت الذي تتفق فيه القوى الكبرى على إجراء تخفيضات كبيرة في ترساناتها النووية. ويشجع الاتحاد الروسي والصين والولايات المتحدة بقوة على إيجاد سبل لمناقشة سياسات الأسلحة النووية وعقائدها وتدابير الحد من مخاطرها، بما في ذلك تدابير بناء الثقة مثل الخطوط الساخنة وعمليات تبادل البيانات.

(د) التصدي لمسألة "تشابك" القدرات النووية وغير النووية وأثر التكنولوجيات الناشئة على الاستقرار الاستراتيجي وطرائق تحديد الأسلحة

130 - يمكن أن يؤدي تشابك القدرات النووية وغير النووية، الذي تتداخل فيه هذه القدرات الاستراتيجية بشكل خطير، إلى زيادة مخاطر التصعيد العرضي أو غير المقصود، وينبغي دراسته عن كثب. وينبغي لجميع الدول أن تقيم كيف يمكن للمجالات الجديدة والتكنولوجيات الناشئة - بما في ذلك الأسلحة ذاتية التشغيل الإلكترونية والفضائية والفتاكة والذكاء الاصطناعي - أن تؤثر على الاستقرار الاستراتيجي وأخطار استعمال الأسلحة النووية، وأن تفكر في كيفية التخفيف من مخاطر التعطيل أو الحد منها.

131 - فوقوع هجوم إلكتروني على الأسلحة النووية أو المنظومات المتصلة بها - بما في ذلك منظومات التخطيط النووي والإنذار المبكر والاتصالات والإيصال، بالإضافة إلى الأسلحة النووية نفسها - يمكن أن تكون له عواقب كارثية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدرس بعناية الآثار المترتبة على تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي.

132 - وفي الوقت نفسه، يمكن أن يكون من المفيد اتباع إطار معياري، مثل مدونة قواعد سلوك لهذه المجالات والتكنولوجيات. ومن الأمثلة على ذلك وضع ضوابط للهجمات الإلكترونية على نظم القيادة والتحكم النوويين، وينبغي للدول أيضاً أن تستكشف تدابير بناء الثقة المتعلقة بالأسلحة غير النووية ذات التكنولوجيا المتطورة. وينبغي وضع نوع جديد من هيكل تحديد الأسلحة لتنظيم هذه المجالات الجديدة.

(هـ) مراقبة المواد الانشطارية في الاستخدام المدني والعسكري على حد سواء

133 - تشجع الدول على إنهاء إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. وتشجع الدول التي تواصل إنتاج هذه المواد على توضيح الأسباب التي تمنعها من التوقف.

134 - ومع أن التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية حتمية ملحة، فإن الجمود السياسي في مؤتمر نزع السلاح يقف حالياً عقبة في طريق هذا التفاوض. ومع ذلك، فإن السيطرة الفعالة على المواد الانشطارية القابلة للاستخدام في الأسلحة - أي اليورانيوم العالي التخصيب والبلوتونيوم القابل للاستخدام في الأسلحة - على أعلى مستوى من السلامة والأمن أمر حتمي على المدى القريب وشرط مسبق لنزع السلاح. وبالرغم من التحديات، يجدر التفكير في نظام للسلامة والأمن ينظم جميع المواد الانشطارية، سواء كانت عسكرية أو للاستخدام في الأغراض السلمية.

135 - إن تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية سيتطلب وجود نظام عالمي متفق عليه وملزم قانوناً لا ينظم إنتاج المواد الانشطارية فحسب، بل يوفر أيضاً سرداً يمكن التحقق منه للمواد الموجودة، وضمانات معززة ضد استخدامها في الأسلحة النووية. ويجب أن يشمل هذا النظام أيضاً التخلص من المواد الانشطارية بطريقة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها. وينبغي أن يتضمن هذا النظام أحكاماً فعالة لضمان استحالة تحويل اليورانيوم العالي التخصيب أو البلوتونيوم المستخدم في التطبيقات غير المتعلقة بالأسلحة إلى استعمال الأسلحة. وينبغي لجميع الدول التي تمتلك يورانيوم عالي التخصيب أو بلوتونيوم أن تعمل على وضع خصائص ذلك النظام.

(و) استكشاف آليات للمسؤوليات عن حوادث الأسلحة النووية واستعمالها

136 - ينبغي لجميع الدول أن تستكشف آليات لإخضاع الدول للمساءلة وتحملها المسؤولية عن أي أضرار تلحق بالأطراف الثالثة من الدول والسكان جراء تطوير الأسلحة النووية أو نقلها أو نشرها أو استخدامها.

137 - وينبغي للدول أيضاً أن تناقش الحاجة إلى نظام خاص للمسؤولية عن الأسلحة النووية. ويغطي النظام القانوني العام لمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً الضرر الذي قد تسببه الأسلحة النووية لدول أخرى. إلا أن ذلك لن ينطبق على الأضرار السابقة التي نجمت، على سبيل المثال، عن التجارب النووية، فتلك الأضرار سيتعين معالجتها من خلال النظام الخاص.

138 - ولا تغطي النظم القائمة للمسؤولية عن الحوادث النووية التفجيرات العرضية للأسلحة النووية (وإن كان يفترض أنها تغطي الحوادث التي تقع في المرافق التي تتعامل مع المواد النووية للأسلحة النووية). ويمكن للدول أن تبدأ عملية لتعديل هذه النظم، على الرغم من المعارضة التي يرجح أن تبديها الدول التي لديها أسلحة نووية. ويمكن للدول أيضا أن تناقش التزامات الدول التي تستخدم الأسلحة النووية تجاه الدول المحايدة أو الأطراف الثالثة من الدول التي يلحق بها الضرر.

خاتمة

139 - يجب حل العديد من المسائل الأمنية والقانونية والمعيارية لتحقيق القضاء التام على الأسلحة النووية وحظرها. وتشكل "الأسئلة العويصة" الواردة في هذا التقرير والإجراءات التي يوصي بها خريطة طريق للدول والجهات الفاعلة في المجتمع المدني للعمل معا في معالجة هذه القضايا.

140 - وبالنسبة للدول التي يشكل الردع النووي مبدأ راسخا في سياستها للأمن القومي، سيكون اتخاذ خطوات للحد من اعتمادها على الردع النووي وإنهائه في نهاية المطاف أمرا صعبا من الناحية السياسية. وسيشكل القضاء على الأسلحة النووية تغييرا في بنية السياسة الدولية ولا يمكن تحقيقه بدون بناء زخم سياسي واسع النطاق. وبهذا المعنى فإنه من الضروري أن يقوم المجتمع الدولي بإذكاء الوعي العام بالتحديات والفرص التي يطرحها نزع السلاح النووي، وأن يعمل على إرساء قاعدة عالمية قوية مؤداها أن الأسلحة النووية من المحظورات. والحركات السياسية والاجتماعية التي ترفع لواء العواقب الإنسانية للأسلحة النووية ضرورية للتغلب على التحديات السياسية الحتمية.

141 - فالحركات السياسية والاجتماعية يمكنها أن تخلق زخما، ولكن يجب أن تصاحبها استراتيجية متدرجة من أجل التحرك المتزامن باتجاه وضع نظام جديد للأمن الدولي وبناء عالم خال من الأسلحة النووية. والخطوات العملية نحو نزع السلاح النووي لتحقيق هذه النتيجة متنوعة ومعقدة، وسيكون تنفيذها حساسا من الناحيتين التقنية والسياسية. والأرجح أن الطريقة التي يمكن أن تدار بها بأمان العملية المؤدية إلى القضاء على الأسلحة النووية، بما في ذلك الحد من الاعتماد على الردع النووي والاستعاضة عنه بوسائل بديلة للأمن، هي أصعب تحد يواجهه الجميع. وسيكون من الضروري اعتماد آليات جديدة ومتطورة للحفاظ على الاستقرار، مدعومة بمشاركة قوية ومستمرة من جميع الدول.

142 - إن التاريخ البشري مليء بالأدلة على هشاشة السلام. ففي أعقاب النزاعات، كان يظهر قادة لإنشاء مؤسسات دولية ووضع قواعد للنهوض بالسلام. ويجري منذ عام 1945 على وجه الخصوص استثمار حكمة كبيرة ورأس مال سياسي كبير للحفاظ على هذه المؤسسات والقواعد. ولجعل السلام أقل هشاشة، وإحراز التقدم نحو تحقيق نزع السلاح النووي في نهاية المطاف، ينبغي للمجتمع الدولي بأسره أن يعمل بلا كلل على التغلب على الفجوة بين مؤيدي الردع النووي ومؤيدي القضاء على الأسلحة النووية، ومواجهة "الأسئلة العويصة" التي يتقاصها هذا التقرير، وأن يصمم بشكل مشترك نظاما دوليا جديدا يقوم على الأمن والصكوك القانونية والركائز المعيارية للنهوض بعالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه.

قائمة الأعضاء

تاكاشي شيرايشي	(رئيس الفريق) رئيس جامعة محافظة كوماموتو
سيتسوكو أووكي	أستاذة القانون، كلية القانون بجامعة كابو
نوبوماسا أكياما	عميدة كلية السياسات الدولية والعامّة، جامعة هيتوتسوباشي
ماساهيكو أسادا	أستاذ ونائب العميد، جامعة كيوتو
لينتون ف. بروكس	مدير سابق للإدارة الوطنية للأمن النووي
تيم كوغلي	زميل أقدم غير مقيم بمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح
تريفور فيندلي	زميل أبحاث أقدم بقسم العلوم الاجتماعية والسياسية، كلية الآداب بجامعة مليون
أنجيلا كين	ممثلة الأمم المتحدة السامية لشؤون نزع السلاح سابقا
محمود كارم	سفير سابق لمصر لدى اليابان/عضو سابق في المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح التابع للأمم المتحدة
أنتون خلوكوف	مدير مركز دراسات الطاقة والأمن
ياسويوشي كوميزو	رئيسة مؤسسة هيروشيما لثقافة السلام/الأمينة العامة لمنظمة العمد المناصرين للسلام
جورج بيركوفيتش	كرسي كين أوليفيه وأنجيلا نوميلىني/نائب رئيس الدراسات بصندوق كارنيغي للسلم الدولي
طارق رؤوف	رئيس سابق لمكتب التحقق وتنسيق السياسات الأمنية بالوكالة الدولية للطاقة الذرية
شين دينغلي	أستاذ بمعهد الدراسات الدولية في جامعة فودان
برونو ترتريس	نائب مدير مؤسسة البحوث الاستراتيجية
ماساو توموناغا	المدير الفخري لمستشفى الصليب الأحمر الياباني للناجين من القنبلة الذرية في ناكازاكي
نوبورو ياماغوشي	نائب رئيس الجامعة اليابانية الدولية/مستشار بمؤسسة ساساكاوا للسلام

المرفق الثاني

الاجتماع الثالث للمسار 1-5 لإحراز تقدم هام في نزع السلاح النووي

ملاحظات افتتاحية لرئيس الوزراء كيشيدا فوميو

9 كانون الأول/ديسمبر 2021

أصحاب السعادة،

السفير زلوفينين، الرئيس المعين للمؤتمر الاستعراضي العاشر،

السيدة إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح بالأمم المتحدة،

حضرات الضيوف الموقرين،

أود أن أعرب عن ترحيبي الحار بكل من انضم إلى جمعنا هذا اليوم من كل أنحاء العالم.

إننا نستضيف اجتماع اليوم بهدف تعميق المناقشات في الفترة السابقة لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار، المقرر عقده في كانون الثاني/يناير المقبل. وإنني أعلق أهمية على المعاهدة التي تشارك فيها كل من الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول غير الحائزة لأسلحة نووية، بوصفها حجر الزاوية في النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار.

وخلال فترة عملي كوزير للخارجية، حضرت مؤتمر استعراض المعاهدة لعام 2015 كوزير خارجية للمرة الأولى منذ 10 سنوات. وبغية تحقيق توافق في الآراء في المؤتمر، شاركتُ مرارا وتكرارا في مناقشات مكثفة بين الدول الأعضاء في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، بما في ذلك في الاجتماع الوزاري للمبادرة الذي عقد في هيروشيما في عام 2014. كما قدمت اليابان، إلى جانب دول أعضاء أخرى في المبادرة، مشروع اقتراح لوثيقة ختامية بتوافق الآراء قبل المؤتمر في عام 2015. إلا أن مؤتمر 2015 اختتم أعماله في نهاية المطاف دون الخروج بوثيقة ختامية بتوافق الآراء.

وكنْتُ قد عدت إلى مسقط رأسي هيروشيما عندما بلغتني هذه الأخبار المؤسفة، وما زلت أتذكر بوضوح كيف اضطررت إلى نقل هذه الأخبار إلى شعب هيروشيما، وكيف ذكرت أنه "من المؤسف للغاية" أننا لم نتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء في المؤتمر الاستعراضي في العام الذي يوافق حلول الذكرى السنوية السبعين للقصف الذري لهيروشيما وناكازاكي.

ومنذ ذلك الحين، مرت ست سنوات.

وكان الإحباط بشأن عدم إحراز تقدم في نزع السلاح النووي بموجب معاهدة عدم الانتشار من العوامل التي أسهمت في اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية. ومعاهدة حظر الأسلحة النووية هي معاهدة مهمة يمكن اعتبارها ممرا نهائيا إلى عالم خال من الأسلحة النووية. ومع ذلك، لم تنضم إلى المعاهدة دولة واحدة من الدول الحائزة لأسلحة نووية، رغم أن مشاركة الدول الحائزة لأسلحة نووية أمر لا غنى عنه لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. والوضع اليوم هو أن الدول منقسمة حاليا فيما يتعلق بموقف كل منها من معاهدة حظر الأسلحة النووية.

وفي الوقت نفسه، فإن البيئة الأمنية المحيطة باليابان تزداد خطورة بسرعة. وتكديس القوات النووية بطريقة معتمدة والتقدم التكنولوجي في منظومات إيصال الأسلحة النووية ليسا سوى مثالين من أمثلة كثيرة على هذه الأنشطة. والبرامج النووية والصاروخية لكوريا الشمالية تهدد السلام والاستقرار لا في اليابان فحسب، بل أيضاً في المجتمع الدولي. ولا يزال الانقسام بين الدول ذات الآراء المتباينة آخذاً في الاتساع، وبدأنا نفقد أرضيتنا المشتركة للتعاون والنهوض بنزع السلاح النووي.

وهذا هو الواقع الخطير الذي نواجهه اليوم.

وإزاء هذه الخلفية، سيعقد مؤتمر استعراض المعاهدة في كانون الثاني/يناير من العام المقبل. وقد بلغني أن الكثيرين أعربوا عن قلقهم من أن يخفق المؤتمر الاستعراضي مرة أخرى وألا يتم اعتماد وثيقة ختامية بتوافق الآراء.

بيد أن هذا ليس الوقت المناسب لكي نجلس مكتوفي الأيدي في مواجهة هذا الواقع القاسي.

ولتعبيد طريق المضي قدماً، يجب أن نتخذ خطوة حاسمة نحو تحقيق انفراجة في المؤتمر الاستعراضي المقبل. وخلال فترة عملي كوزير للخارجية، أدركت بقوة أنه لا يمكن المضي قدماً ما لم تقم كل من الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول غير الحائزة لأسلحة نووية المشاركة في نزع السلاح، والدول المسلحة نووياً، باتخاذ إجراءات. وهذا هو السبب الذي ينبغي من أجله أن تقوم اليابان، بوصفها البلد الوحيد الذي تعرض على مدى التاريخ للقصف الذري خلال الحرب، بقيادة البلدان ذات الآراء المتباينة لتجاوز خلافاتها والتعاون مع بعضها البعض وذلك بإشراك الدول الحائزة لأسلحة نووية، مع كسب ثقة الولايات المتحدة بوصفها حليفنا الوحيد. وتحقيقاً لهذه الغاية، لن تدخر اليابان جهداً من أجل اعتماد وثيقة ختامية تشكل خطوة مهمة إلى الأمام نحو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية في المؤتمر الاستعراضي المقبل.

وبغية القيام بدور استباقي في بناء توافق الآراء، اقترحت اليابان إدراج عناصر في الوثيقة الختامية بتقديم قرار بشأن نزع السلاح النووي إلى الجمعية العامة. ويسرني أن أقول إن هذا القرار اعتمدته أغلبية ساحقة من 158 دولة قبل ثلاثة أيام. وقدمت اليابان أيضاً ورقات عمل إلى جانب زملائنا الأعضاء في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح وأصدقائنا في مبادرة ستوكهولم.

ولتعزيز الزخم من أجل تحقيق توافق الآراء في المؤتمر الاستعراضي، سأوفد إلى البلدان المعنية السيد تيرادا مينورو، الذي عينته مؤخراً مستشاراً خاصاً لرئيس الوزراء لشؤون نزع السلاح وعدم الانتشار. وسأواصل أنا دعوة قادة العالم بنشاط إلى تحقيق اعتماد وثيقة ختامية بتوافق الآراء.

حضرات الضيوف الموقرين،

يتعين علينا، في المؤتمر الاستعراضي المقبل، ترسيخ حجر الزاوية في النظام الدولي، أي معاهدة عدم الانتشار، وإعادة بناء الثقة بين الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول غير الحائزة لأسلحة نووية. ويجب أن نبني على هذه الجهود، وأن نقترّب من الممر النهائي إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

ولبلوغ هذا الممر النهائي، لدينا العديد من المهام التي يتعين الاضطلاع بها:

- مواصلة التدابير الفعالة لنزع السلاح النووي من قبيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر والبدء فوراً في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية؛

- الحد من التكدس النوعي والكمي للأسلحة النووية؛
- بذل كل جهد ممكن لبناء آلية تحقق دولية موثوقة؛
- إجراء تخفيضات مطردة في عدد الأسلحة النووية.

وهذه الجهود هي التي ستقودنا إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وخريطة الطريق هذه هي التي تعتقد اليابان أنها ستأخذنا إلى هذا الهدف النبيل.

حضرات الضيوف الموقرين،

من المؤسف أن الواقع هو أن حتى المناقشات بشأن تخفيض عدد الأسلحة النووية لم تحرز تقدماً، ناهيك عن المحادثات المتعلقة بالقضاء عليها. بل هناك خطر من أن يزداد عدد هذه الأسلحة. وإزاء هذه الخلفية القاسية، ما الذي يمكن أن يكون المفتاح لبناء أساس لا يزعزع يمكن من تخفيض الأسلحة النووية؟ أعتقد أن مفتاح ذلك يكمن قبل أي شيء آخر في الشفافية فيما يتعلق بالقوات النووية.

فانعدام الشفافية يعوقنا عن التحقق مما إذا كان هناك فعلياً تقدم محرز في نزع السلاح النووي، أو التحقق مما إذا كانت تدابير نزع السلاح النووي تتراجع في الواقع. ولا يمكن لأي تدبير آخر غير زيادة شفافية القوات النووية أن يكون الخطوة الأولى للدول الحائزة لأسلحة نووية لتخفيض أسلحتها النووية فعلاً. ومن هذا المنظور، ترحب اليابان بأن الولايات المتحدة استأنفت من جانب واحد نشر بيانات مخزوناتنا من الأسلحة النووية.

وستدعو اليابان جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية إلى زيادة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بقواتها النووية، بما في ذلك الرؤوس الحربية النووية ومنظومات الإيصال. وعلاوة على ذلك، أفهم أنه تجري حالياً مناقشات مختلفة بشأن الجهود المبذولة من أجل المؤتمر الاستعراضي في إطار عملية الدول الخمس. ونأمل في تحقيق نتيجة مجدية على مستوى جميع الركائز بطريقة متوازنة، بما في ذلك في مجال نزع السلاح النووي.

حضرات الضيوف الموقرين،

بهدف التوصل إلى نتيجة ناجحة في المؤتمر الاستعراضي، أود أن يطرح جميع الخبراء الحاضرين في جلسة اليوم أفكاراً بصرف النظر عن مواقفهم الوطنية وأن يجرؤوا مناقشات صريحة بشأن مسارات ملموسة تحقيقاً لعالم خال من الأسلحة النووية.

فدعونا نخطو خطوة كبيرة إلى الأمام صوب طريقنا المشترك للخروج وهو القضاء التام على الأسلحة النووية.

شكراً لكم.